الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات — قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

مقولة التعريف في النظرية النحوية العربية - كتاب نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي - مقاربة تحليلية-

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتيين:

أميمة زميش.

مريم عوفي.

إشراف الأستاذ:

عبد الغاني قبايلي.

السنة الجامعية: 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴾ [طه: 114]

شكروعرفان

امتثالا لقوله تعالى ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم:07]

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عليها ونشكرك على كل طريق يسرته لنا، والحمد لله الذي وفقنا لإنجازهذا العمل بعد الجهد المبذول والصبر المتواصل والعناء الطويل، وجب علينا أن نعطي لذي كل حق حقه ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

وبعمق التقديروصدق الإمتنان نتقدم إلى أستاذنا الفاضل عبد الغاني قبايلي بجزيل شكرنا وعرفاننا بجهوده القيمة التي بذلها في تقويم أخطائنا وتصويرها من أجل إخراج هذا البحث في أبهى حلة منذ أن كان فكرة إلى ما هو عليه الآن، فهو لم يبخل علينا بجهده ووقته وعلمه وإرشاداته وكان لنا نعمة الأستاذ ونعمة المشرف ونعمة الأخ .

كما نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لجميع أساتذة معهد الآداب واللغات على دعمهم وإرشادهم لنا خلال مسيرتنا الجامعية خاصة الأستاذ سليم عواريب والأستاذ فاتح مرزوق والأستاذة ضريفة ياسة .

اهداء

إلى من غرسوا فيَّ بذور الطموح، وسقوها بحبهم وتضحياتهم

إلى والدَيَّ العزيزين ، نبض قلبي ونور دربي ، شكرًا لدعمكم اللامحدود ودعواتكم التي كانت زادي في مشوار العلم...

إلى إخوتي(لقمان ، علاء الدين،زكرياء) و أخواتي(مريم و رقية) ،الكتاكيت الصغار(أفنان،محمد أسيد،نعمة أرين) أنتم السند والأمان ، شكرا لتشجيعكم و مساندتكم لي في كل خطوة...

إلى أساتذتي الكرام ،منارة العلم و نبراس الحكمة ، جزيل الشكر والتقدير لكل ما قدمتموه...

إلى صديقاتي:

- هاجر علي/خديجة
- غادة إبراهيم
- إيمان
- خاولة
- مروة
- دعاء

الذين كانوا لي رفقاء درب ، لا تسعني الكلمات لشكركم...

إلى كل من كان له أثر في هذه الرحلة ، أهدي ثمرة هذا الإنجاز...

مع خالص الحب و الإمتنان

أميمة

مقدمة

حظِيَ النحو العربي باهتمام كبير من قِبَل المستشرقين منذ احتكاكهم بالتراث العربي، حيث تمثلت دراساتهم ضمن إطار واسع من محاولات فهم الثقافة العربية سواء بدافع علمي بحث أو ضِمن أهداف استشراقية متنوعة، وقد انصبَّ اهتمامهم على البحث في أصول النحو ومصادره ومناهجه ومدى استقلاليته بِعدَّه علما، فحاول بعضهم ربطه بالمنطق الأوروبي والروماني والإغريقي، إذ برز أهمية تحليل آراء المستشرقين في النظرية النحوية العربية لكشف مواقفهم وفهم تأثير الاستعراب في تشكيل الوعي الحديث اتجاه التراث النحوي.

فتنوعت مقارباتهم بين التوصيف والتحليل والنقد، وتعد "**مقولة التعريف والتنكير**" من بين المقولات النحوية التي تنعكس بِوُضوح في البنية الاسمية للجملة العربية وذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا ببناء المعنى وتحديد المرجع ودور العلاقات السياقية داخل النص، وقد حَظيت هذه المقولة باهتمام خاص في الدرس النحوي القديم والحديث: على هذا الأساس تأتي دراسة المستشرق "غراتشيا غابوتشان " بوصفها محاولة علمية لفهم هذه المقولة "مقولة التعريف" في إطار تحليلي.

يستند إلى مناهج لسانية حديثة وتراثية (كلاسيكية)، واكتسبت هذه الدراسة أهمية كونها تسعى إلى الكشف على البعد الدلالي الذي يفترضه النحويون العرب في تفسيرهم لظاهرة التعريف، وذلك من خلال ربط هذه الرؤية بمقاربة أوسع تتمثل في جهود العالم النحوي "ابن هشام الأنصاري" أحد أبرز النحاة الذين تناولوا هذه الظاهرة بتحليل دقيق يجمع بين العمق النظري والوظيفة التركيبية.

استنادا إلى هذا الطرح تكونُ الدِّراسة على كتاب "غراتشيا غابوتشان" الموسومة بـ: " **مقولة التعريف في النظرية النحوية العربية –كتاب أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو**

العربي مقاربة تحليلة "، وعليه يرُومُ هذا البحث للإجابة عن **إشكالية رئيسة** هي: كيف تصوَّر المستشرقون مسألة التعريف في النحو العربي؟ وما الأبعاد النظرية التي استندوا إليها في مقاربتهم لهذه النظرية"

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات نسعى للإجابة عنها وهي: ما الأسس اللغوية التي انطلق منها المستشرق غراتشيا في تناوله لمقولة التعريف؟، إلى أي مدى تأثر تصور غراتشيا لمقولة التعريف بالنماذج النحوية العربية؟، ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين آراء المستشرق والرؤية النحوية العربية؟، كيف قارب غراتشيا مسألة التعريف وما الذي يميَّز طرحه ضمن الدراسات الاستشراقية؟

واستندنا في محاولة الإجابة على هذه الإشكالات على فرضيتين هما: التحليل الذي قدمه غراتشيا غابوتشان لمقولة التعريف يستند إلى منهج تحليلي يحاول تأويل المفاهيم النحوية العربية وفق منظور لساني حديث.

وتتجلى أهمية الموضوع في كونه يتناول مسألة جوهرية في الدرس اللغوي العربي وهي "مقولة التعريف" من زاوية استشراقية تحاول قراءة الظاهرة وفق مناهج وتحليلات مختلفة عن التَّصَوُّر العربي، ويبرز هذا الاهتمام في كشفه عن الخلفيات المعرفية النحوية التي حكمت تحليل المستشرقين لظاهرة التعريف ومدى موضوعية هذه الظاهرة ودقتها التي أسهمت في إثراء النقاش حول العلاقة بين الدرس النحوي العربي واللسانيات الحديثة.

واِقتَضَت طبيعة البحث إتِّباع المنهج **التحليلي الوصفي** ومن أجل الوصول إلى الهدف المبتغى اتَّبعنا خطة معينة سَهَّلت لنا القيام بهذه الدراسة، فقسمنا هذا البحث إلى **مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.**

وكان المدخل بعنوان" **مفاهيم البحث الأساسية**"، تناولنا فيه مصطلحات ومفاهيم النَّحو ونَشأتهِ ومُسوِّغات نشأته، إضافةً إلى تعريف النظرية وشروطها وإجراءاتها وعلميتها وأصَالتها، ختمنا المدخل بأقسام الكلم في النظرية النحوية العربية.

أما **الفصل الأول** جاء تحت عنوان "**مقولة التعريف في النحو العربي**" حيث تَطرَّقنا فيه إلى مفهوم التعريف وأدواته وأهميته ودلالاته في النحو العربي، بعده **الفصل الثاني** وهو الفصل التطبيقي لما جاء في النظري وَسمنَاه بـ: "**التوظيف التحليلي لنظرية غابوتشان في أدوات التعريف** ".

وفي الأخير أنهينا البحث **بخاتمة** كانت حوصلة لأهم النتائج.

وتتمثل أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة الكبيرة في معرفة ما أَثَارَهُ المستشرقون في دراستهم للنحو العربي
- معرفة أسس التحليل وفهمها عند المستشرقين.

كما لا توجد دراسات سابقة لهذا الموضوع، وقد اتَّبَعنا في معالجة هذا الموضوع على مراجع مختلفة منها: تمام حسان "**اللغة العربية معناها ومبناها**"، محمد عبد العزيز الدَّايم: " **النظرية اللغوية في التراث العربي**"، عبد الرحمن الحاج صالح " **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**"، ابن جني "**اللُّمع في العربية**".

ومن أهم النتائج المرتقبة:

- إثبات أن مقولة التعريف ذات بعد منهجي نظري.
- تَبيَّن الوظائف اللغوية والوظيفية لمقولة التعريف.

- تحليل مساهمة كتاب " نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي" في تطوير التصوُّر النحوي لمقولة التعريف.

وممَّا لا شك فيه أنَّ أي بحث لا يخلو من الصعوبات وممَّا عرقل عملية البحث لدينا: التردد في تناول هذا الموضوع، والخوف من الخوض في مبهماتة وعدم إعطائه حقَّه من البحث خصوصا الجانب التطبيقي الذي واجهنا فيه الكثير من الصعوبات لما حَمَل الكتاب من تحليل صعب وغير مبسط في الشرح، إضافة إلى عدم توفر دراسات سابقه.

وفي الختام نحمد الله عَزَّ وجَلَ ونشكره، كما يَسعُنا أن نتقدَّم بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف " **عبد الغاني قبايلي**" الذي أكرمنا باقتراح هذا الموضوع والإشراف عليه وتجشُّم عناء متابعته حتى انتهى إلى ما هو عليه.

والله ولي التوفيق.

مدخل البحث

توطئة:

المقولة (Catégorie) في النحو العربي تشير عادة إلى الجمل التي يعبّر فيها عن فكرة أو حدث معين، وفق تركيب نحوي محدّد (اسمي أو فعلي)، وهي تمثل تحليلاً وتصنيفًا لظاهرة لغوية وفق قواعد النحو والصرف، فالمقولة إذا خصّصت وارتبطت بظاهرة نحوية كقولنا "مقولة التعريف" فهي تشتمل على دراسة التعريف كظاهرة نحوية، وليس مجرد عرض للأدوات.

فالمقولة بهذا المفهوم تمثل جزءًا أساسيًا من التحليل اللغوي الذي يعتمد على مبادئ النظرية النحوية، ومن أهداف النظرية النحوية العربية؛ تفسير كيفية بناء المقولات اللغوية من خلال تحديد الوظائف النحوية كالمسند والمسند إليه والعلاقات الإعرابية داخل الجملة. وبالتالي فالمقولة –كمصطلح تطبيقي– لا ينعزل عن النظرية النحوية التي تسعى إلى تفسير القاعدة وتحليل التركيب، ولفهم النحو بشكل أعمق وأوضح، لابدّ من التوقف عند تعريفه ونشأته وأسبابه.

أ)- **مفهوم النحو:** اختلف النحويون القدامى في تعريف النحو حيث ذكر ابن السراج (ت 316 هـ) في كتابه "الأصول في النحو" أنّ: "النحو إنّما أريد به أنّ ينحو المتكلّم، إذا تعلمه نحو كلام العرب وهو استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[1]، حيث يوضح أنّ النحو ليس مجرد قواعد –بل– هو أسلوب يتّبعه المتكلم ليحاكي كلام العرب الفصيح فيتكلم دون لحن أو خطأ، وأضاف –في سياق آخر– بقوله: "استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[2] ويقصد أنّ النحو استنتج من تتبع كلام العرب ودراسته، فالاستقراء هنا يقوم على جميع أمثلة كثيرة من كلام العرب وتحليلها للوصول إلى القاعدة العامة.

---

[1]-أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص35.

[2]- المصدر نفسه، ص ن.

أمّا عند المحدثين نجد فاضل صالح السامرائي يعرف النحو "علم يهتم أولا بدراسة أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من إعراب وبناء، كما يهتم بأمور أخرى ذات أهمية كبيرة كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وبعض التغييرات الأخرى مع إيلاء العناية الأولى للإعراب"[1].

يرى فاضل السامرائي أنّ النحو لا يقتصر –فقط–على ضبط الكلمات من حيث الإعراب والبناء، بل يشمل –أيضا– على ظواهر لغوية تؤثر على المعنى وسياق الجملة ويؤكد عنايته في فهم الإعراب، لأنه عنصر أساسي يساعدنا في معرفة وظيفة الكلمة داخل الجملة، والتي من خلالها نفهم الجوانب الأخرى مثل الحذف والتقديم والتأخير...

ب)- نشأة علم النحو: يقول تمام حسان (ت 2011): "... أشعر بميل شديد إلى الزعم بأن الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة الموالي، وأصابت عدواها ألسنة بعض العرب لم تكن مقصورة على هذا النوع من الأخطاء، فأكبر الظنّ أنّ هذا الذي سموه لحنًا كان يصدق على أخطاء صوتية (...) كما كان يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، أو على الخطأ النحوي الذي كان يتعدى مجال العلامة الإعرابية أحيانًا إلى مجالات الرتبة المطابقة وغيرها"[2].

يتّضح من قول تمام حسان نظرته لقضية اللحن في اللغة العربية، فالأخطاء اللغوية التي شاعت لم تنحصر حسب زعمه على علامات الإعراب بل تعدت ذلك، فعند قوله: "فأكبر الظن أنّ هذا سموه لحنًا كان يصدق على أخطاء صوتية..." يقصد بها الأخطاء المتعلقة بنطق الحرف أو المخرج، كما نعلم أنّ أي متعلم لأي لغة يستحيل ألاّ يأتي بالحروف من غير موضعها الصحيح، فضلا عن الأخطاء الصرفية التي تظهر عند التغير بنية الكلمة أو

[1]–فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط3، دار الفكر، 2000، ج1، ص34

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د ط، 1894، ص12

تحريف صيغتها وهذا ما يؤدي إلى تغير في المعنى والميزان الصرفي للكلمة، فالواضح ممّا استفاض به تمام حسان أنّ نشأة النحو لم تقتصر –فقط– على اللحن الذي شاع آنذاك ولا على الأخطاء الإعرابية، بل اشتمل على تغيرات طرأت على اللغة العربية سواء صوتا أو حرفا أو نحوا.

ويقول عبده الراجحي (ت 2010) "لم يكن هذا العمل يهدف إلى حفظ النص من اللحن – فقط– كما وقد في الأذهان، وإنما كان يهدف إلى غاية أبعد في أصول الحياة الإسلامية (...) فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو "فهم" النص القرآني الكريم"[1]، يوضح عبده الراجحي المنطلق العميق الذي نشأ عليه النحو، وأن الهدف من وضع قواعد النحو والصرف لم يكن –فقط– اللحن، بل تعدى ذلك إلى البلاغة والتفسير والفقه وأصوله وعلم الكلام وهذا لفهم الإعجاز اللغوي ومعاني القرآن الكريم، إضافة إلى استنباط الأحكام الشرعية لفهم العقيدة الإسلامية وكلها تلتقي في نقطة واحدة وهي الفهم العميق للقرآن والسنة النبوية بوضوح ودقة.

ب/أ)- مسوغات نشأة النحو: يعود سبب وضع النحو حسب الروايات إلى بواعث ثلاثة مختلفة (العامل القومي، والعامل السياسي، والعامل الديني) وهي العوامل التي أثرت في نشأة النحو.

1)– العامل القومي: هذا الطابع قام على تأسيس ثقافة ذات طابع قومي معناها أنّ الإسلام يكون أكثر قومية متحرراً ثقافة ذات طابع عربي ترتبط بالإسلام، من أجل نيل أحقية الفتح ونشر رسالة الإسلام، فالعرب لم يكتفوا بنقل الإسلام –فقط– بل ربطوه بهويتهم وثقافتهم حتى يصبح عندهم استحقاقية في قيادة الأمة ونشر الدين.

[1] عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص10، بتصرف

2)- **العامل السياسي:** هذا الطابع يأتي بعد العامل القومي وذلك بعد دخول أبناء الأمة المغلوبة الإسلام تحت مؤثرات الدين، سواء كان عن قناعة أو بسبب الظروف السائدة، حيث تميزت تلك الفترة بالعدل والمساواة رغم اختلاف الأصول، وبعد انتهاء فترة عهد الخلفاء الراشدين انتقل الحكم إلى حكم سياسي.

3)- **العامل الديني:** يقول شوقي ضيف: " أمّا البواعث الدينية ترجع إلى الحرس الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد الحدود"[1] فالعامل الديني يلعب دورا مهما وهو محور أساسي يحمي القرآن الكريم، رغم أنّ الأخطاء لم تكن كثيرة فيه لكن حرصا على سلامة وفصاحة النص.

ب)- **تعريف النظرية (théorie):** يعدّ العصر الحديث عصر التخصّص والانفصال المعرفي، حيث تمّ بناء العلوم بشكل مستقل ومنهجي ممّا أدّى إلى تشكيل مجالات معرفية متمايزة لكلّ منها أدواته ومناهجه الخاصة، ومن أبرز ما تتميّز به هذه العلوم هو اعتمادها على مجموعة من الإجراءات المنظمة والأدوات الدقيقة التي تضمن دقّة النتائج وموضوعيتها، وتعدّ النظرية من بين أهمّ هذه الأدوات؛ إذ تشكل الإطار المفاهيمي الذي يفسّر الظواهر ويوجه البحث العلمي، حيث تعرّف بأنّها: "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقات بعضها ببعضٍ والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها لأنّها تصنع تفسيراً علمياً لموضوع معين ممّا يكسبه معنى واضح في الذهن"[2] فالنظرية ترتبط بين عدة مصطلحات وقوانين بعضها بعضاً والتي ترجع إلى رؤية مرتبة للظواهر واستنباط الأحكام منها بمعنى واضح يصل إلى الذهن، وتستخدم تلك الأحكام والقواعد لوصف الظاهرة وبناءها والخروج بفكرة جديدة.

---

[1]-شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص11

[2]-خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، دار الجسور، الجزائر، 2012، ص86

ومن الحقول الدلالية للنظرية (المنوال Modèle/ والفرضية Hypothèse)؛ ويعرفان على النحو الآتي:

المنوال Modèle	والفرضية Hypothèse
قدم عز الدين مجذوب تعريفة للمنوال بأنه "جملة من القواعد الصرفية والإعرابية يقصد، بها إلى ضبط الوحدات الدلة في لسان ما وقواعد توليدها وقوانين اشتغالها"[1]	وهي ما يعرف بالافتراض النحوي حيث تدل على تقدير أشياء لا وجود لها في الواقع والنتائج المتحصل عنها تكون صادقا قياسا مع الفرض نفسه في حين أنها تكون كاذبة قياسا مع الواقع المعقول.[2]

فالمنوال بنية تركيبية ونموذج نظري يستخدم لضبط الظواهر الصرفية والنحوية وفقا قواعد محددة، أمّا الفرضية فهي مكون داخلي في المنوال تستخدم لاختبار مدى انسجام المنوال مع البيانات اللغوية.

فالفرضية تمثل نقطة اختيار داخل النظام الذي يمثله المنوال، فعلاقة الفرضية والمنوال بالنظرية هي علاقة إجرائية حيث أنّ الفرضية إجراء للمنوال والمنوال تطبيق للنظرية.

ب/أ)- **شروط النظرية النحوية:** تعدّ النظرية اللغوية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم على تفسيرات وقواعد واستنتاجات لظاهرة لغوية من خلال بناء منظومة من القوانين والمبادئ التي تحكم اللغة في مستوياتها المختلفة، ولكي تكون النظرية مقبولة يجب أنّ تقوم على مجموعة من الشروط؛ وقد ذكرها "محمد عبد العزيز الدايم" في (كتابه النظرية اللغوية في التراث

[1]- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1999، ص6_7

[2]- حسن أحمد مغازي، ظاهرة الافتراض النحوي دوافعها ونتائجها، دراسة تحليلية نقدية في المنهج والتطبيق، رسالة دكتوراه دار القاهرة 1999، ص19

العربي) ومن بين هذه الشروط نذكر (العموم والتجريد والاكتمال والبساطة والاقتصاد والاتساق العام والكفاية):

1)- التجريد والعموم: هما شرطان أساسيان في النظرية اللغوية ويتحققان بـ:[1]

❖ **حرصهم على القياس:** وهو الركن الثاني بعد السماع في أصول النحو العربي والمعروف أنّ القياس ما جاء من العرب الأقحاح الخلص والمحتج بهم في الفصاحة والبلاغة والقياس عندهم يقوموا على تجريد المادة اللغوية المسموعة ثم استنباطهم للقاعدة العامة وذلك بعد أنّ نظروا إلى الشواهد ولاحظوا ما هو متكرر فيها، واستنتجوا منها القاعدة العامة، يقول اللغويون العرب عن القياس الذي هو "تجريد المادة المسموعة واستنباط قواعدها"[2] وقد حكى "ابن جني" (ت 322) عن "أبي عثمان المازني" (ت 247 هـ) يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيدٌ أجزت ظروف بِشرٌ، وكَرُمَ خالدٌ"[3] ممّا تبين في تعريف (ابن جني) أنّ القياس مبني على النقل، والقياس يكون في الأصل والفرع شرط أنّ يتوافق الفرع مع الأصل.

❖ **محاولة تقليل الشواهد غير القياسية:** عندما اعتمد اللغويون على أصل السماع في جمع اللغة من العرب الخلص، أصبحوا يستشهدون في تقعيدهم بما سُمِعَ من القبائل العرب الذين ترتضى عربيتهم، لأن اللغوي عند جمعه للمادة اللغوية يقيس الفرع على الأصل ليجد نفسه أمام شواهد شاذة الاستعمال، ولقد تحدث عن هذا ابن السراج في غير المقيس؛ أي الفرع فيقول "كل ما شد عن بابه فليس لنا أنّ نتصرخ فيه ولن نتجاوز ما تكلموا به"،

---

[1]-محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، الإسكندرية، د ط، 2006، ص17، بتصرف

[2]- المرجع نفسه، ص23، بتصرف

[3]- عثمان ابن جني، الخصائص، د ط، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ص357

ويضيف "الشاذ محكي، ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه"[1] فالتقعيد عند أوائل النحاة كان حاسما بغية التقليل من الشواهد الشاذة للوصول إلى الضبط المحكم للقاعدة.

2)- **الشمول/ الاكتمال:** يقول (محمد عبد العزيز الدايم) أنّ الاكتمال "يعني أنّ تشمل النظرية مفردات الظاهرة اللغوية كلها، أي: يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة"[2]. ويظهر اكتمال النظرية اللغوية العربية عند اشتمالها على أمور منها:

- **التقعيد العكسي في نظرية العامل:** كتقعيدهم لورود الحركات وفقا للمناسبة والاتباع أو التخفيف، وبما أنّ العربية لغة تخفيف وتبليغ المنشود فابتعدوا عن التعقيد، فأنا عندما أقول (عيونُ المَها جلبنا الهوى) فكلمة (الهوى) حركتها غير ظاهرة رغم أنّ نظرية العامل تثبت الحركة بالتأثير في أواخر الكلم والحركة غير مرئية فتوقع المتكلم في اختلاط لهذا الاستعمال.
- **التقعيد الشاذ على حساب المسموع:** كما في كتاب (المحتسب) الذي جُعِلَ لبيان الأوجه والأنظمة التي يرد عليها كثير من هذه القراءات الشاذة.

3)- البساطة: وهي تظهر من خلال:

حرصهم على تجنب التقعيد في قواعدهم ومن ذلك نصهم على أنه "كلما كان الإضمار أقل كان أولى" وأن "حذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين بلا شبهة"، وأن كلّ اسم في بداية الكلام ومعرف ومرفوع فهو مبتدأ، وأن كلّ اسم منصوب بعد الفعل الجامد "نعم" فهو تمييز.

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص288

[2]- محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص24، بتصرف

4)- تحقيقهم الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال أمور أبرزها:

- **نصهم على ورود الاتساق:** في اللغة كقاعدة "طرد الباب على نسق واحد" الذي يعبّر عنها (ابن جني) بالمماثلة والتجانس.

رفضهم التناقض: ومن ذلك نصهم على "إذا لم يرفع ظاهرين نحو: (قام عمرو وخالد) كان ألا يرفع مضمارين أولى"[1].

- **نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد:** قال في هذا أبو البركات الأنباري (ت 328 هـ): "إنّما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أنّ تجري الأبواب على سنن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو: تضربن وحذف الهمزة من أخوات أكرم نحو: نُكرِمُ وتُكرِمُ ويُكرِمُ الأصل فيها نُؤَكرِمُ وتُؤَكرِمُ ويُؤَكرِمُ"[2].

5)- مراعاة الاقتصاد: وقد بيَن (محمد عبد العزيز الدايم) ضوابط الاقتصاد في النظرية اللغوية العربية في:[3]

- **تقليل الأوجه قدر استطاعتهم:** ومن ذلك قاعدة "المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير".
- **تجنبهم التأويل قدر الاستطاعة:** فهم لا يسلمون بالتأويل إلا إذا اضطروا إلى ذلك كنصهم على أنه "متى إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه".

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، د ط، دار الرشيد، بغداد، 1982، ج1، ص280

[2]-ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج7، ص11

[3]- محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص26

- **تجنبهم التفريغ:** إذ لا يسلمون بالصورة الفرعية أو الثانية غير الأصلية إلا لعدم إسكان التوجيه على الأصل، ومن ذلك نصهم على أنه "متى أم كان حمل الكلمة على الإطلاق اسماً كان أم فعلاً أو حرفاً على الإفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع ثان".
- **وعيهم باقتصاد اللغة:** الذي يظهر مثلاً في اجتماع حرفين لمعنى واحد يقول (ابن جني): "لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد"، ويقول (ابن السراج) لا يجوز أنّ تدخل (إن) على (أن) كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ولا استفهام على استفهام"[1].

ج)- إجراءات النظرية اللغوية: للنظرية اللغوية مجموعة محددة من الإجراءات للتنظير مثلها مثل أي نظرية أخرى:

1)- الجمع جمع المعطيات: الجمع من أوليات النظرية ومن بينها النظرية اللغوية، فهي المرحلة التي يندمج فيها الباحث ويكون متصلا بالواقع حقيقة، فيقوم بتحديد العناصر التي يحصل من خلالها على المعطيات الضرورية والمستهدفة ليتم الانتقاء والمعاينة.

2)- الوصف: أي بحث يقف على الوصف وهو أحد أهداف أي دراسة، فهو التجريد الأكثر صدقا حول خصائص الظاهرة المدروسة فيحاول الباحث التدقيق في عناصر الموضوع أو الظاهرة.

3)- التحليل والتأويل: هذه المرحلة الثالثة من مراحل البحث والتي يعمل فيها الباحث على تحليل المعطيات وتأويل النتائج، بعدما كانت المعطيات مبعثرة وغير مرتبة في مرحلة الجمع، غير قابلة للتحليل كان لابد من تنظيمها وترتيبها، ليباشر الباحث في تحليل الظاهرة لأنها المرحلة الرئيسية في أي بحث.

[1] محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص24_ 25_26_27

4)- التصنيف: لا تكتفي النظرية بوصف الظاهرة، بل تبحث -أيضا- عن ترتيبها وتصنيفها فيتم اختصار النتائج وتجميعها حسب مقاييس معتمدة، يمكننا مثلا تصنيف مفردات المادة المدروسة حسب الوحدات الكبرى في الجملة إلى وحدات صغرى (الكلمات) ثم الأجزاء الصرفية للكلمات (المورفيمات).

5)- الفهم: يؤخذ الفهم بعين الاعتبار فالأمر يتعلق بفهم المعنى الذي تعطيه الظاهرة المدروسة وفهم النتائج المتحصل عليها، كفهم لماذا الفاعل جاء مرفوعا والمفعول جاء منصوبا مثلا.

6)- التفسير: من جوهرية البحث الوصول إلى تفسير الظاهرة، فالتفسير القلب النابض لأي بحث علمي، وذلك لأن النظرية تحاول قدر الإمكان كشف العلاقات القائمة بين الظواهر العلاقة التي تكون سبب في وجود ظاهرة أخرى.[1]

د)- عِلمية النظرية النحوية العربية: يعد العلم من أبرز الأنشطة البشرية التي لها دوراً هاماً في تطور الحياة الاجتماعية في مختلف المجالات، يعرف على أنه "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة"[2]، من خلال هذا التعريف نتج لنا أنّ للعلم سيمات تميزه عن غيره من المعارف، فهو لا يتعامل مع معلومات متفرقة بل يسعى إلى تنظيم الحقائق وربطها بالمفاهيم والقوانين والنظريات كما يسعى -أيضا- اكتشاف قوانين عامة تفسر الظواهر المختلفة وفق مناهج محددة مثل: الملاحظة التجربة والتحليل والاستنتاج.

---

[1]-ينظر، موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون ط2، دار القصبة، الجزائر، 1996، ص56_57_85_86

[2]-عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2007، ص8

كما يعرف –أيضا– على أنه "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تمت دراسته"[1] من خلال هذا التعريف تبين أنّ العلم هو مجموعة من المعارف التي يتم تنظيمها وفق أسس وقواعد علمية لتفسير الظواهر عن طريق الملاحظة والتجربة بهدف تفسير المفاهيم والنظريات العلمية، ومن خلال هذين التعريفين نجد أنّ العلم هو نظام معرفي منظم يهدف إلى فهم وتفسير الظواهر من خلال تنظيم الحقائق في إطار مترابط واكتشاف القوانين العامة التي تحكمها، باستخدام مناهج موثوقة تضمن الموضوعية والدقة التي تسهم في تطوير المعرفة.

1)– خصائص العلم: ويتميز العلم بمجموعة من السمات والخصائص هي: "الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد"[2] هذه سيمات العلم التي تميزه عن غيره من المعارف.

- **الموضوعية:** ويقصد بها الابتعاد عن الميول والأهواء الشخصية والتعصب لآراء الآخرين أثناء البحث أو دراسة ظاهرة معينة.
- **الشمول:** أنّ يتناول البحث جميع العناصر المهمة المرتبطة بالمشكلة أو الظاهرة.
- **التماسك:** هو أنّ يكون بين عناصر الموضوع المدروس ترابط أي عدم التناقض في تتابع الظاهرة المدروسة.
- **الاقتصاد:** هو اختصار الوقت والجهد والإيجاز في التعبير عن النتائج باستعمال أسلوب علمي.

2)- المظاهر العلمية في النحو العربي: ويقصد "بالعلمية الدراسة أو الوصف المنهجي الذي يقوم على أسس موضوعية بالإضافة إلى ملاحظات التي يمكن التحقق منها وإثباتها بالاستناد إلى نظرية عامة للحقائق التي وصلت إليها عن طريق الملاحظة المنظمة والتجربة"[3]، وهذه

---

[1]– ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي وأسسه ومناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، د ط، ص15

[2]–حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط 1، 2002، ص22

[3]–ينظر، فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ط 1، 1999، ص20

المظاهر العلمية نجد لها ملاح في الدرس النحو العربي من خلال العمل الذي قام به العلماء الأوائل الذي يتمثل في جمع المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع والمشافهة)، ثم استقراء هذه الظواهر اللغوية واستنباط القواعد منها ثم تدوينها وفق منهج دقيق ومحدد، وبهذا الشأن يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إن ما التجأوا إليه من وسائل وما سلكوه من مناهج في تدوينهم للغة وتقنينهم لها كانت تخضع لمبادئ علمية محضة أهمها الموضوعية المطلقة؛ وهو الخضوع التام للسماع ومشاهدة الوقائع اللغوية ثم تطبيقهم لمبدأ الأكثرية في الاستعمال وتطبيقهم لها وتوثيقهم الرواية، ثم استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى القياس الرياضي خاصة عند الخليل"[1] من خلال هذا القول يتبين أنّ النحو العربي يتسم بصفة العلمية التي تتجلى مظاهرها فيما يلي:

- ✓ اعتمادهم الموضوعية في دراسة المادة اللغوية.
- ✓ تحديد المكان والزمان.
- ✓ ثم جمع اللغة من الواقع مباشرة من أفواه العرب عن طريق السماع والمشاهدة، ويقابلها في البحث العلمي الملاحظة وهي من الأسس المنهجية التي تعنى بمراقبة الظواهر اللغوية في الواقع وتحليلها بشكل منهجي، ثم قاسوا على الظواهر الشائعة في الاستعمال وأخذوا من الرواة الثقات ثم استنبطوا القواعد من مصادرها الأصلية (القرآن الكريم وكلام العرب)، ثم تتبعوا القياس خاصة القياس الرياضي عند الخليل، وكل هذه مظاهر علمية تتجلى في الدرس النحوي العربي، كما نجد –أيضا– حضور المنهج الوصفي واضحا من خلال وصف الظواهر اللغوية وصفا دقيقا وخاصة اللغة المنطوقة مثل وصف الأصوات ومخارج الحروف وصفاتها عند الخليل أثناء الاستعمال، و"الاستعمال من أهم ركائز المنهج

[1])- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د ط، 2016، ص279

الوصفي لأن الوصف قرينة الاستعمال"[1] بمعنى أنهم وصفوا اللغة على طبيعتها كما هي في الواقع أي تلقوا النصوص اللغوية من أفواه العرب مباشرة، وهذا ما تقتضيه التجربة العلمية أنّ تكون في الواقع. وإذا لاحظنا مؤلفاتهم التي دونوا فيها اللغة نجدها مصنفة تصنيفا منهجيا؛ حيث جعلوا للنحو أبواب ورتبوا القواعد، وخير مثال الكتاب الأول للنحو (كتاب سيبويه) "فما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرد عرض لقواعد العربية كما هو معروف بل هو عمل تحليلي علمي لأنه دراسة موضوعية لمجاري كلام العرب"[2]، من خلال هذا الكلام عرفنا أنّ كتاب سيبويه يعتمد على منهج علمي في تصنيف المادة اللغوية وتحليلها وترتيب القواعد وتقسيم أبواب النحو.

د)- أصالة النظرية النحوية العربية: إنّ الحديث عن النحو العربي ونشأته وتطوره وعن المصادر التي اعتمد عليها في أخذ أصوله ومصطلحاته، فعلى الأغلب يقودنا إلى مناقشة قضية أصالة النحو وتأثره بالسريانية واليونانية ويعرفها عبد الرحمن الحاج صالح (1927-2017م) بقوله: "فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه"[3]؛ من خلال هذا التعريف يبدو أنّ عبد الرحمن حاج صالح يرى أنّ الأصالة ليست مجرد تقليد أو حفاظ على التراث فحسب بل يعتبرها القدرة على الإبداع والابتكار، والأصيل في نظره هو الذي يضيف إلى التراث ويجدد فيه، في كلّ عصر ومكان؛ بمعنى أنّ الأصالة عنده ليست مسألة شكلية أو لغوية -فقط- بل موقف من الحياة بل موقف من الحياة يقوم على البحث والفهم العميق والجرأة على الإبداع.

---

[1]- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، ط 1، 1986، ص14

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص3

[3]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د ط، موقع للنشر، الجزائر، 2012، ج1، ص43.

وتعرف –أيضا– على أنها "الجدة أو الابتداع وامتياز الشيء أو الشخص على غيره بصفات جديدة صادرة عنه فالأصالة في الإنسان إبداعه وفي الرأي جودته وفي الأسلوب ابتكاره وفي النسب عراقته"[1] يتبين لنا من هذا المفهوم أنّ الأصالة هي الجدة والابتداع سواء بالنسبة للشيء أو الشخص؛ بمعنى أنّ يكون هذا الشخص مميزاً بصفاته ومنفرداً بتصرفاته وهذا التمييز يجعله قادراً على إنتاج أفكار جديدة ذات قيمة تتطلب التفكير النقدي المستقل، بعيداً عن التأثير بالآراء السائدة أو التقليدية وذو أسلوب مميز وهادف في الحوار، وأن يمتلك طريقة في التعبير سواء في الكتابة أو التعبير الإبداعي، أمّا الأصالة في النسب فهي تعكس ارتباط الشخص بجذوره التاريخية والثقافية ممّا يمنحه هوية مميزة تستند إلى تراث غني وأصيل.

وقد عرفها هيدجر (M.Hedegger)* بقوله: "هي الأفكار والعواطف الصادرة حقاً عن صاحبها فكل من كان تفكيره صدى البيئة أو الرأي العام وكلامه غير صادر عن ذاته وغير متصل بالواقع لم يكون إنساناً أصيلاً"[2] والواضح من تعريف (هيدجر /M.Hedegger) للأصالة أنه أراد أنّ يعطي مفهوماً خاصاً للأصالة بأنها مجموعة من الأفكار والعواطف النابعة عن ذات الإنسان وليست مجرد تقليد لما يفرضه المجتمع والبيئة التي يعيش فيها بمعنى آخر أنّ الشخص الأصيل في نظر "هيدجر" هو الذي يستطيع أنّ يعبر عن نفسه بصدق وتكون أفكاره وقدرته وقراراته صادرة عن تجربته الشخصية، وأن الأفكار التي لا تصدر عن صاحبها وذاته فهو لا يعتبره أصيلاً؛ أي أنّ الأصالة عنده أنّ يكون الشخص ذاته بما يحمله من أفكار ومشاعر وقدرته على التفاعل مع الواقع الذي يعيش فيه ويؤثر فيه ويتأثر به.

---

[1]-جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، د ط، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1982، ج1، ص96

*- مارتن هيدجر (M. Hedegger)، فيلسوف ألماني كان عمله في علم الوجود والميتافيزيقيا، ومن مؤلفاته الوجود والزمان

[2]-جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، ص96

وتعد قضية الأصالة من القضايا الجوهرية التي شغلت حيزاً كبيراً من الفكر العربي والمستشرقين وربما هو من أهم المواضيع التي وقف عليها المستشرقون عدة وأولوها عناية كبيرة في أبحاثهم، وقد وصف عبد الرحمن الحاج صالح بحوث بعض المستشرقين فقال: "والغريب المقلق أنّ هذه البحوث ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كلّ طرافة المناهج العربية في النحو، وتنكر أنّ يكون النحاة العرب أخرجوا شيئاً جديداً (...) وذهبوا يقارنون بمصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، و رأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيم أرسطو طاليس محضاً"[1]، يشير قول عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ بعض البحوث التي تقدم كبحوث علمية موضوعية تبدو كأنها تحاول تبييض صورة النحو العربي وتدعي النزاهة، ولكنها في الواقع لا تتعامل مع المسألة بشكل جاد أو عميق، بل تسعى إلى التشكيك في أصالة النحو العربي والتقليل من جهود النحاة العرب؛ أي أنّ هناك من يرفض أو ينكر إبداع النحاة العرب في تطوير مناهجهم اللغوية التي تعدّ جزءا من الفكر العربي، ويذهب هؤلاء الباحثون إلى مقارنة مصطلحات النحو العربي بتقسيمات أرسطو طاليس، فإذا كانوا يقارنون النحو العربي بمنهج أرسطو فهذا يعني أنهم يحاولون تقسيم النحو العربي في إطار معايير فلسفية غربية متجاهلين الأبعاد الثقافية والفكرية التي شكلت النحو العربي وقد لا تتناسب مع الفكر الغربي.

وفي الأخير نخلص إلى أنّ هذا القول دعوة إلى تقدير أصالة النحو العربي والتحذير من الوقوع في فخ المقارنات السطحية التي تقلل من قيمته.

وفي ظل هذه المقارنات برز لنا اتجاهين متباينين أحدهما ينكر أصالة النحو العربي ويربطه بالفكر اليوناني والثقافة السريانية، في حين نجد اتجاه آخر يدافع عن أصالة النحو العربي واستقلاليته ويعتبره نتاجا خالصا للثقافة العربية؛

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص43

الاتّجاه الأول: يرى المستشرقون الألمان أنّ أول من اتخذ موقف اتجاه مسألة تأثير النحو العربي باليونانية والسريانية هو (إيناس جويدي/E.Guidi) و (أداليير ماركس/A.Marx) "فأما جويدي فقد زعم هذا الزعم دون أنّ يأتي ببرهان بل اقتصر الإشارة الوجيزة"[1].

والظاهر من هذه العبارة أنّ جويدي ادعى تأثر النحو العربي بالثقافة اليونانية والسريانية ولكنه لم يقدم تفاصيل واضحة وتفسيرات وافية حول هذا الموضوع بل اكتفى بالإشارة إليه بشكل عام دون التعمق فيه، وشرحه بما فيه الكفاية ولم يستند إلى حجج وبراهين قوية تعزز هذا الرأي وتثبت صحته ممّا يجعل هذا الادعاء ضعيف وغير مقنع.

أمّا المستشرق الألماني ماركس الذي ذكر في كتابه (تاريخ صناعة النحو السرياني)؛ "زعم أنّ المنطق اليوناني أثره في النحو العربي، لأن الثاني اقتبس من الأول بضعة مفاهيم ومصطلحات"[2]، ذهب ماركس إلى أنّ النحو العربي لم يتطور بمعزل عن تأثيرات خارجية، بل جاء نتيجة تفاعل بين الثقافة العربية واليونانية، وقد يكون هذا التفاعل ساهم في تشكل النحو العربي، حسب اعتقاده أنّ النحو العربي لم يتأثر بالنحو اليوناني مباشرة وإنما تأثر بالمنطق والفلسفة الموجودة في الكتب اليونانية المترجمة إلى العربية ودعم هذا الادعاء بأن النحو العربي اقتبس بعض المفاهيم والمصطلحات من النحو اليوناني.

كذلك من المستشرقين الذين تعرضوا إلى هذه المسألة نجد (فيشر/W.Fischer) يرى أنّ سيبويه يمثل بداية لمرحلة عربية خالصة ويقول: "إن البحث في نشأة النحو العربي لم يتم تخصيصها إلا حتى الآن ولم يدرك الكثير من المعلومات الصالحة لتوضيح ما حدث فيما بين بدايات النقاش النحوي في عهد أبي الأسود وظهوره في صورة باقية في كتاب سيبويه"[3]؛ يرى فيشر أنّ نشأة النحو العربي يحيط بها الغموض ولم يتم الكشف عن كثير من

---

[1]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص44

[2]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001، ص31

[3]-إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، دار الحنين، عمان، ط2، 1992، ص69

المعلومات منذ بداية النقاش النحوي في عصر أبي الأسود الدؤلي، حتى ظهوره في صورة منهجية متكاملة في كتاب سيبويه، فالفترة الزمنية والمعرفية بين تلك البدايات تثير كثير من الشكوك والتساؤلات حول نشأة النحو العربي، فلا توجد معلومات كافية عن سير تطور متصل وواضح بين مراحل النحو العربي، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في نشأة النحو العربي وتطوره.

كما ذهب المستشرق الفرنسي (أرنست رينان/A.Renan) "إلى أنّ النحو العربي قد تأثر بالنحو اليوناني عن طريق السريان"[1]. يعتقد رينان أنّ النحو العربي لم ينشأ في بيئة عربية خالصة بل تأثر بالنحو اليوناني، وهذا التأثر لم يكن مباشراً وإنما نتيجة تفاعل بين الثقافات المختلفة وذلك عن طريق السريان الذين كانوا في العصور الوسطى جسرا بين الثقافات المختلفة، فقد ترجموا كثيرا من الكتب اليونانية إلى السريانية ومن ثم إلى العربية، وهذا ما جعل رينان يعتقد أنّ النحو العربي تأثر بالنحو اليوناني.

ويوجد كثير من المستشرقين الذين خاضوا هذا الجدال وشككوا في أصالة النحو العربي لم نشر إليهم. وهناك بعض من المحدثين العرب من نهج نهجهم وشككوا في أصالة النحو العربي وذهبوا إلى أنه تأثر بالسريانية واليونانية؛ من هؤلاء نجد (جورجي زيدان) يقول "فالظاهر أنّ العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو العربي فأعجبهم، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان، ويؤيد ذلك أنّ العرب بدأوا وضع النحو وهم في العراق بين السريان والكلدان"[2]، يدل قول جورجي زيدان إلى أنّ العرب كان تأثرهم سريانيا قبل أنّ يكون يونانيا معللا هذا بحكم الاختلاط بين اللغتين، أضف إلى أنّ العربية والسريانية من أسرة واحدة والحجة في هذا التقارب قد دل عليها بأبي الأسود الدؤلي الذي وضع نقطة القرآن. وكذلك اتجه نحو هذا

[1]- إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، ص38

[2]-أحمد جميل شامي، النحو العربي وقضاياه، دار الحضارة، بيروت، د ط، 1997، ص39

الرأي كلا من أحمد أمين وإبراهيم مصطفى "اللذان اتفقا بأن المصطلحات النحوية التي نسبها إلى أبي الأسود الدؤلي تخالف طبيعة العصر الذي عاش فيه ولا تتفق معها"[1]؛ تبين لنا من هذه العبارة وجود رأي مشترك بين المفكرين أحمد أمين وإبراهيم مصطفى حول مسألة تأثر النحو العربي بالسريانية واليونانية وتحديد نسبة المصطلحات النحوية إلى أبي الأسود الدؤلي وكانت حجتهم في الادعاء إلى أنّ هذه المصطلحات تحمل طابعا علميا وفلسفيا لا يتناسب مع البدايات الأولى للتقعيد النحوي بل تعود إلى التأثر الحاصل بين الثقافة السريانية واليونانية مع العربية.

وقد ذكرت خديجة الحديثي (1935م-2018م) في كتابها (المدارس النحوية) "أن أحمد حسين الزيات الذي كان يرى النحو العربي سرياني الأصل وأن أبي الأسود الدؤلي لم يضع النحو والنقط من ذات نفسه وإنّما يرجع إلى أنهّ ألمّ بالسريانية وقد وضع نحوها من قبل العربية"[2].

والواضح من هذه العبارة أنّ أحمد حسين الزيات يرى أنّ النحو العربي لم ينشأ في بيئة عربية خالصة وإنما هو سرياني الأصل، وأن أبو الأسود الدؤلي لم يبتكر شيئا من النحو أو النقط بل اقتبسه من اللغة السريانية وكان دليله على ذلك أنّ أبو لسود الدؤلي اطلع على السريانية ووضع نحوها ثم نقل هذا النحو إلى العربية، فهو يعتقد أنه من المستحيل أنّ يضع أبو الأسود الدؤلي النحو من تلقاء نفسه.

الاتجاه الثاني: وإذا كان هؤلاء المستشرقون وبعض المحدثين العرب قد شككوا في أصالة النحو العربي وادعو تأثره بالثقافات الأجنبية المختلفة، فهناك من أقر أصالته ودافع عنها وحاولوا إثبات ذلك بالحجة والدليل.

[1]- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط2، 1993، ص15

[2]-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص34

من المستشرقين الذين اهتموا بأصالة النحو العربي نجد المستشرق الألماني (لتمان/E.Littmann) أنه قال في إحدى محاضراته: "نحن نذهب مذهبا وسطا وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء وإنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا شيئا من النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف"[1]، يدل قول ليتمان أنّ البدايات الأولى للنحو العربي كانت من إبداع العرب أنفسهم، وما جاء في كتاب سيبويه من اختراعه هو ومن تقدموه من العلماء ولكن فيما بعد تعلم العرب الفلسفة اليونانية عن طريق السريانية وذلك بترجمة كتب أرسطو طاليس التي ساهمت في نقل الأفكار اليونانية إلى العربية فأدى ذلك إلى تأثير النحو العربي باليونانية فموقف ليتمان لم يكن واضحاً من البداية.

كما نجد المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو/ G.Troupeau) في بحثه بعنوان (نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه) "فعمل في هذا البحث على أقسام الكلم في اللغتين العربية واليونانية إلى ثلاثة أقسام هي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، أمّا عند اليونان فهي ثمانية بحسب ما جاء في كتاب فن الشعر لأرسطو وهي الحرف والمجموع والرباط والفاصلة والاسم والكلمة والواقعة والقول"[2]، والظاهر من هذه العبارة أنّ تروبو عمل في بحثه على مقارنة أقسام الكلم في اللغتين اليونانية والعربية، وأشار إلى تبيان منهجي في تصنيف اللغتين؛ ففي اللغة العربية يتم تصنيف الكلم إلى ثلاثة أقسام: (اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)، أمّا في المقابل تقدم اللغة اليونانية تصنيفا أكثر تفصيلا حيث تقسم الكلمة إلى ثمانية أقسام: (الحرف و المجموع والرباط والفاصلة والاسم والكلمة والواقعة والقول)، وهذا التباين في التقسيم أدى إلى اختلاف منهجية التحليل في اللغتين؛ فاللغة العربية تميل إلى التبسيط في التصنيف والتركيز على الجوانب الأساسية، بينما تسعى اليونانية إلى التفصيل

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص45

[2]-جيهان بلمولود. "براءة نشأة النحو العربي من النحو والمنطق اليونانيين"، **مجلة الخليل في علوم اللسان**، جامعة سكيكدة، مج 1، ع22، 1 مارس 2022، ص17

والتحديد الدقيق لكل أدوار الكلمات في الجملة، ومن خلال هذا البحث يحاول تروبو نفي احتمال تأطر النحو العربي باليونانية.

أمّا عند العرب المحدثين نجد كثيرا من الباحثين المؤكدين لأصالة النحو العربي نذكر منهم عبد العال سالم مكرم (1944م-2008م) قال: "وفي رأيي الخاص أنّ قضية نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة للعرب في الجاهلية وفي العصر الإسلامي وبخاصة في مجال القراءة والكتابة"[1]، تبين لنا من قول عبد العال سالم مكرم أنّ النحو العربي نشأ في بيئة عربية خالصة انطلاقا من معارفهم السابقة، وكان دليله على ذلك أنّ العرب تعلموا القراءة والكتابة منذ عصر الجاهلية إلى عصر صدر الإسلام وهذا يدل على أنّ العرب يمتلكون تفكير علمي قويم ومتشبعون بثقافة عربية واسعة تؤهلهم إلى الابتكار والابتداع في شتى المجالات وخاصة في مجال النحو.

كما ذهب نحو هذا الرأي محمد الطنطاوي (1929م-2010م) قال: "نشأ النحو في العراق في صدر الإسلام لأسباب نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تماشياً مع سنة الترقي حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة الأخرى في نشأته ولا في تدرجه"[2]، الواضح من قول الشيخ محمد الطنطاوي أنّ النحو العربي نشأ نشأةً طبيعية نابعة من الفطرة العربية نتيجة حاجة المجتمع الإسلامي إلى ضبط اللغة ثم تتطور تدريجياً حتى كملت أبوابه داخل بيئة عربية خالصة غير متأثرًا ببيئات أخرى وهذا ما يعطيه طابع الأصالة، لأن محمد الطنطاوي يؤكد أصالة النحو العربي وينفي عنه التأثير الأجنبي.

وكذلك نجد اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح من أبرز المدافعين عن أصالة النحو العربي والذي رد على المشككين في نشأة النحو العربي، وذلك من خلال كتاباته بالحجة والدليل وموقفه اتجاه هذه المسألة واضحاً من البداية؛ إذ قال في كتابه (بحوث

---

[1]-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص36

[2]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت، ص21

ودراسات في اللسانيات العربية): "ونختم مقالنا مقتنعين أنّ النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي فإنه لا يدين بشيء أصلاً فيما ابتناه أول مرة للثقافة اليونانية"[1]، يدل قول عبد الرحمن الحاج صالح عن اقتناعه بأصالة النحو العربي، وأنه نشأ في بيئة عربية بشكل مستقل عن الفلسفة اليونانية سواء في بداية نشأته أو أثناء تطوره ولم يتأثر بمنطق أرسطو في جوهره أو مناهجه، ولا يدين بشيء للثقافة اليونانية.

ومن الباحثين الذين اهتموا بقضية أصالة النحو العربي وأكدوها نجد خديجة الحديثي في كتابها (المدارس النحوية)، وعلي أبو المكاري في كتابه (تقويم الفكر النحوي)، وكذلك عبده الراجحي في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث) وغيرهم.

يتّضح من هذه الآراء أنّ النحو العربي نشأ وتطور في بيئة عربية خالصة منذ بداياته الأولى، دون أنّ يتأثر بالثقافات الأجنبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما قال بعضهم "نشأ عند العرب في بيئة عربية خالصة العروبة ونبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها"[2]، بل كان نتاجاً لفكر عربي أصيل.

هـ)- أقسام الكَلِمْ في النظرية النحوية العربية: يمثل "الكلم" مفهوماً أساساً في النحو العربي، سواء كان ذلك في التراث العربي أم في الدراسات الحديثة. وقد عرّفه العلماء على أنه: "اسم جنس جمعي واحده كلمة وهي أمّا اسم، وإما فعل، وإما حرف"[3]، يتبين من هذا التعريف أنّ الكلم هو الذي مفرده كلمة وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، فالكلمة أنّ دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن فهي اسم، وإن اقترنت بزمن فهي فعل، وإن دلت على معنى في غيرها فهي حرف.

---

[1]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1 ص63

[2]-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1979، ص9

[3]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، د ط، 1980، ج1، ص52

أمّا الكلمة فقد عرفها تمام حسان (1918 م-2011 م) على أنها "صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تُفرد أو تحذف أو تحشر أو يغير موضوعها أو تستبدل بغيرها في السياق وترجع مادتها إلى أصل ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"[1]، من خلال هذا التعريف يبدو أنّ تمام حسان اتخذ من وجود الكلمة داخل السياق معياراً أساساً لتعريفها فهي تظهر من خلال السياق، ويمكن تمييزها إذا حذفت أو استبدلت بغيرها من الكلمات، كما يؤكد على استقلال الكلمة باعتبارها وحدة معجمية مجتنبا للتركيز على الجوانب الصوتية والدلالة و كأنه ركز على الكلمة المكتوبة أكثر من المسموعة.

وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام على سبيل المجاز المرسل من باب تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى: ″ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا″ **(التوبة 40)**.[2]

كما ورد ذلك في الحديث النبوي الشريف في قوله صلى الله عليه وسلم: "الكلمة الطيبة صدقة"، ويقول ابن مالك بحر الرجز:

كـلامُنا لَفْظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِـمْ

واحِدُهُ كَـلِمَةٌ والقولُ عَمْ وكَـلْمَةٌ بها كَـلامٌ قد يُـــؤَمّ

بالجَرِ والتَنْوِينِ والنِدَا وآلْ وَمُسْنَدٍ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

هذه الأبيات جزء من ألفية ابن مالك يتحدث عن الكلام وما يتألف منه؛ يقصد بقوله **كلامنا** أي كلام النحويين وهو اصطلاح خاص بهم.

لفظ: وهو ما ينطق به اللسان.

[1]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د ط، 1990، ص232

[2]-ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام معاني، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 2014، ج 1، ص8

مفيد: الفائدة هي أنّ يفيد الكلام فائدة من قبل المتكلم ومن قبل المخاطب بمعنى المخاطب لا ينتظر شيئا إلا الفائدة.[1]

كاستقم: الكاف هنا للتمثيل بالمعنى أنّ مثاله استقم يعني كفائدة أي إنه فائد رغم أنه كلمة واحدة.

والكلم: هو جمع كلمة والمراد به كلام الناس هو ثلاثة أقسام: اسم، فعل، حرف ويتميز الاسم عن الفعل والحرف بعلامات وهي الجر والتنوين، النداء، دخول أداة التعريف عليه، والإسناد إليه[2]، وفيما يأتي مخطط يوضح أقسام الكَلِم في اللغة العربية:

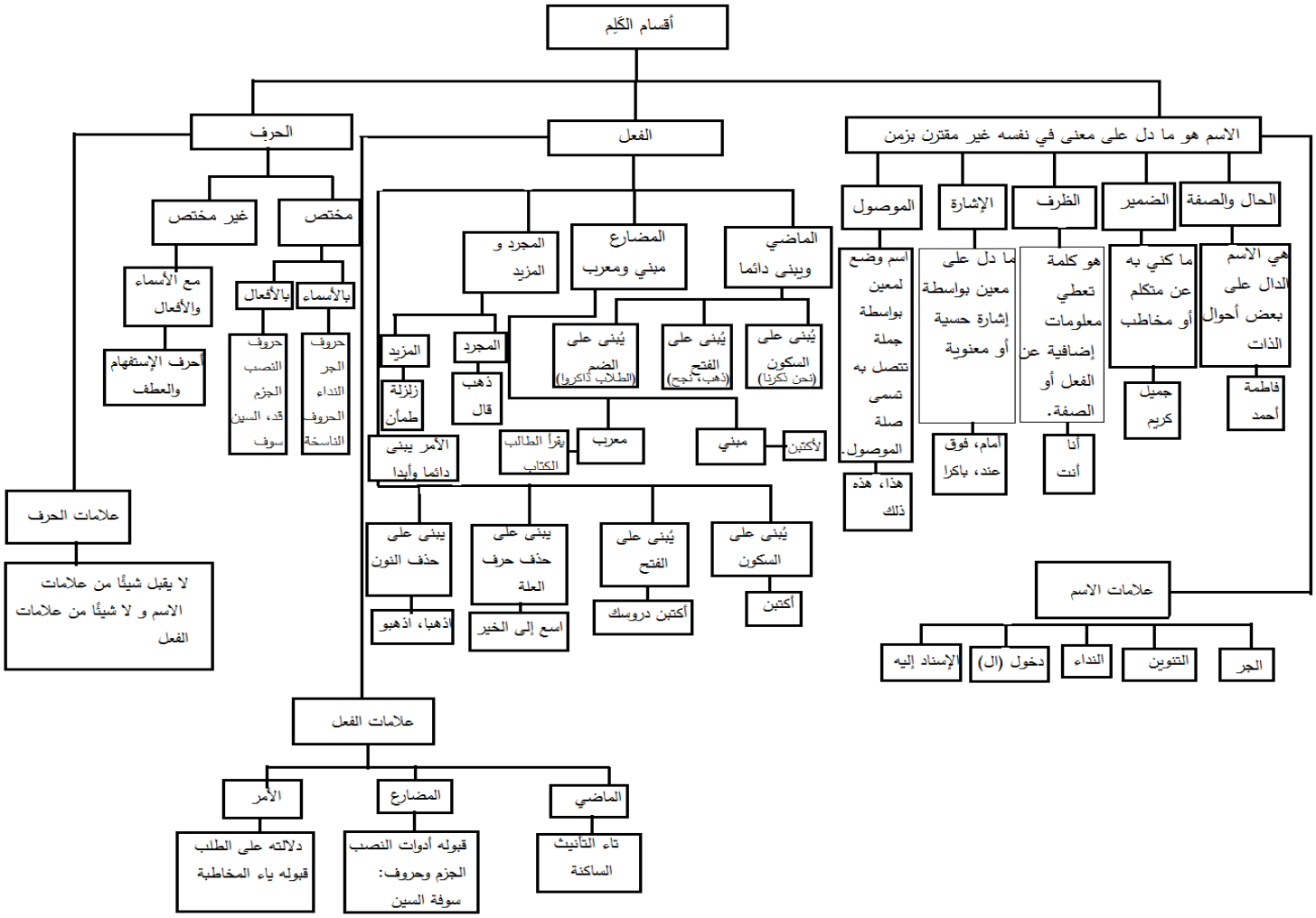

[1]- ينظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1434 هـ، ج 1، ص47

[2]ينظر: المرجع السابق، ص48_56

الخطاطة رقم: (03) تمثل أقسام الكلم في اللغة العربية

تمثل هذه الخطاطة توجه القدماء في تقسيم الكلم في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام رئيسة: (الاسم والفعل والحرف)؛ حيث تميز كلّ قسم منها بخصائص ينفرد بها عن غيره، فالاسم يتميز بعلامات تتمثل في قبوله الجر والتنوين والنداء ودخول أداة التعريف (أل) عليه، وإمكانية الإسناد إليه ممّا يجعله يشتمل أقساما مختلفة مثل الصفات والظروف والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة حيث يؤدي كلّ منها وظيفة محددة حسب موقعه داخل التركيب.

أمّا الفعل فيصنف وفقا لمعايير تشمل الزمن والبنية، فيقسم من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام: الماضي، المضارع والأمر فالفعل الماضي ما يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي ومن علاماته اتصاله بناء التأنيث.

أمّا الفعل المضارع فهو ما يدل على وقوع الفعل في زمن الحاضر أو المستقبل، ومن علاماته قبول أدوات النصب والجزم / بالإضافة إلى اقترانه بحروف التنفيس (سوف والسين)، ومن علامات فعل الأمر دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطب.

أمّا من حيث البنية فينقسم إلى مجرد ومزيد فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية، أمّا المزيد يتكون من حروف أصلية وحروف زائدة، ويتميز الحرف بعدم قبوله لأي علامة من علامات الاسم أو الفعل ويستخدم لربط الكلمات داخل الجملة[1]، وينقسم إلى حروف مختصة وهي التي ترتبط أمّا بالأسماء أو بالأفعال ممّا يجعلها تؤدي دوراً وظيفياً محدداً وحروف غير مختصة يمكن أنّ تدخل على الأسماء والأفعال معاً.

[1]-ينظر، محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط 6، 2000، ص10

الذي قال أنّ هذا التقسيم بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة تعديله بإنشاء تقسيم آخر واقترح نموذج لإعادة تقسيم الكلم في اللغة العربية إلى سبعة أنواع: الاسم، الصفة، الفعل الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة، وقد استند في تقسيمه إلى معايير شكلية ووظيفية حيث راعى المبنى والمعنى[1].

يسعى هذا المدخل إلى الإحاطة بمفهوم النحو ونشأته، حيث يبيّن أن نشأة هذا العلم لم تكن نتاجا لضبط اللحن –فقط–، بل جاءت استجابة لحاجة أوسع تتعلق بتقعيد النظام اللغوي العربي.

وقد كان من أبرز دوافع هذه النشأة: العامل القومي، الذي أسهم في بناء ثقافة ذات طابع عربي خالص، متحرر من المؤثرات الثقافية الأعجمية.

في هذا السياق انبثقت جهود تستهدف تحديد إطار نظري يؤسّس للفهم النحوي وهو ما اقتضى الوقوف على مفهوم النظرية، مع بيان شروطها المتمثلة في: العموم، والتجريد، والاكتمال، والبساطة، والاقتصاد، والاتساق، والكفاية، إضافة إلى الإجراءات التي تتبني عليها، كالجمع، والوصف، والتحليل، والتفسير.

وانطلاقًا من هذا التأسيس النظري، طُرحت مسألة (علمية النظرية النحوية) وذلك من خلال النظر في مدى التزامها بالمنهج والمنطق العلمي، وقد تُبع ذلك بالحديث عن أصالة هذه النظرية ومدى استقلالها، في ضوء المواقف المختلفة للمستشرقين التي تباينت بين الاعتراف بعمقها والتشكيك في خصوصيتها.

[1] ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90

ولأن الفهم النحوي لا يكتمل دون الوقوف على الوحدات الأساسية التي يتشكل منها، فقد عُرض في نهاية هذا المدخل: تعريف الكلم مع بيان أنواعه الثلاثة: الاسم، الفعل، والحرف، وتوضيح خصائص كل منها، ووظيفتها النحوية.

وعلى ضوء هذا التمهيد النظري يتجه البحث في الفصل الآتي إلى مقولة التعريف في النحو العربي من حيث أنواع المعارف ودلالات التعريف ووظيفته في البنية التركيبية للجملة.

الفصل الأول:

مقولة التعريف في النحو العربي

أ)- مقولة التعريف في النحو العربي (Definiteness and Indefiniteness): يعد التعريف والتنكير ظاهرتين لغويتين شائعتين في لغات العالم، ترتبطان بالتقابل بين المعروف والمجهول أو بين المعين وغير المعين في جنسه. وتختلف وسائل التعبير عنهما من لغة إلى أخرى وهذه الظاهرة من الموضوعات التي تدخل ضمن علم المعاني والعلم بهم شرط أساسي لفهم وظائف كثيرة من الكلمات في الجملة، وأقر بعض نحاة العربية بتشعب هذه الظاهرة وتداخلها.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وتشعبه في اللغة العربية ارتأينا أنّ نفرد في هذا الفصل على "المعرفة" –فقط– والتركيز عليها لما تمثله من محور رئيس في بناء المعنى وتحقيق الإفهام.

أ/أ)– مفهوم المعرفة: انطلاقا من أهمية هذه الظاهرة اللغوية في البنية اللغوية والدلالية نبدأ أولاً بتحديد مفهوم المعرفة وأنواعها ثم دلالاتها وآراء المحدثين فيها:

المعرفة مقولة يقصد بها سيبويه (188 هـ) بأنها: "اسم وقع عليه يعرف به بصيغة دون سائر أمته"[1]، أنّ سيبويه وغيره من اللغويين لم يعطوا حدا واضحاً للمعرفة لكنه كان يعني بها الاسم الذي يطلقه على شيء معين بذاته ويميزه عن باقي أفراد جنسه فيراد به التخصيص.

أمّا ابن جني (392 هـ) فيقول: "المعرفة فما خص الواحد من جنسه"[2]، يتبعه ابن يعيش (643 هـ) قال: "ما خص واحد من الجنس لا يتناول غيره"[3]، فالمعرفة هي: "ما دلت على شيء بعينه (...) ولا يجوز تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظي _لأمرين_ أمّا أولاً: فلأن

---

[1]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، د ت، ج2، ص5

[2]-أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل الزمخشري، الكتب، بيروت، د ط، د ت، ص85

[3]- ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي، عمان، د ط، 1988، ص75

المقصود بيان الماهية، وهذا لا يحصل إلا بالأمور المعنوية دون اللفظية، أمّا ثانيا: فلأن بعض المعارف يكون في معنى النكرة كقولنا: ضاربك"[1].

فمجمل التعريفات تبين التوافق في مفهوم المعرفة، ولا خلاف في مفهومها بشكل عام سوى تغير الألفاظ لكن المعنى واحد وهي التخصيص مع الفائدة.

فالتعريف إجمالاً هو أخص من النكرة التي تدل على شيء غير محدد، أمّا المعرفة تدل على شيء محدد وبالتالي فهي أخص في المعنى وكلما خصت أكثر زادت وضوح الدلالة على المقصود وتنزع الغموض لتكون أقرب للمعنى الذي يريد المتكلم أنّ يوصله.

وخاصية المعرفة ليست مقصورة على اللغة العربية –فقط– وإنما موجودة في اللغات جميعا ما عدا بعض اللغات التي تعبر عن التنكير أو التعريف والتي تظهر في الجدول على النحو الآتي:[2]

لغات تعبر عن التعريف والتنكير بأدوات مستقلة وهي:	_لغات فيها أداة تعريف وأداة تنكير كالإنجليزية والألمانية. _ لغات ليس فيها إلا أداة تعريف كاليونانية القديمة. _لغات ليس فيها إلا أداة تنكير كالتركية. _لغات ليس فيها أداة تنكير وأداة تعريف

[1]-يحيى بن حمزة العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الحقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوي، مصر، د ط، 1332، ج2، ص11، بتصرف

[2])- محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، د ط، د ت، ص12_13_14، بتصرف، نقلا عن غرامسي، 1972، ص73

	وأداة تبعيض Partitive كالفرنسية والإيطالية.
لغات يعبر فيها عن أحد المفهومين بأداة منفصلة وعن الأخرى بأداة متصلة معتمدة على بعدها Proclitic أو على ما قبلهاEnclitic كبعض اللغات الجرمانية.	_الدانيماركية. _والنرويجية والسويدية. _ وبعض اللغات الرومانسية Romance language كالرومانية.
لغات يعبر فيها أنّ كلّ من المفهومين بأداة متصلة سابقة أو لاحقة.	_كالعربية.
لغات التعريف والتنكير فيها سمة متأصلة Inherent في الاسم ذاته أو يعبر عنه بنوع آخر من الكلمات غير الأدوات، أو يكون بأداة مضمرة Latent articl كما يرى راؤول دي لاجراسيري (Roul de la Grasserie)	_ومنها الفارسية الحديثة.
لغة يكون فيها التعريف والتنكير بالتصريف Flexion.	_تصريف الأسماء كالتترية Tatar. _تصريف الصفات كالسلافية القديمة Old Slavonic واللغات الجرمانية القديمة. _تصريفات الصفات كالهنغارية.
لغات يعبر فيها عن التعريف والتنكير بالنبر	_ومنها الفنلندية.

Stress أو التنغيم Intonation.	
لغات لا يظهر فيها تعبير لفظي عن التنكير أو التعريف.	_كاللغات الهندية Indian languages.

التعليق:

من خلال الجدول تبين أنّ التعريف والتنكير موجودان في معظم اللغات مع استثناء بعضها، فاللغة الإنجليزية على سبيل المثال تعبر عن كلا المفهومين (التعريف والتنكير) باستخدام أدوات محددة، أمّا بعض اللغات مثل اليونانية فهناك أداة للتعريف –فقط– دون أداة التنكير.

في حين نجد لغات أخرى مثل التركية تحتوي على أداة التنكير –فقط– دون أداة التعريف وتوجد لغات يعبر فيها عن أحد المفهومين بأداة منفصلة وعن الأخرى بأداة متصلة كاللغات الجرمانية، كما نجد اللغة العربية التي يعبر فيها عن المفهومين بأداة متصلة سابقة ولاحقة.

كما أنّ بعض اللغات مثل التترية تستخدم التصريف (مثل تصريف الأسماء) للتعبير عن التعريف والتنكير وهناك لغات أخرى مثل الفنلندية تعتمد على النبر Stress أو التنغيم Intonation للتمييز بينهما وأخيرا؛ هناك لغات كالهندية تعبر عن مفهومي التعريف والتنكير بطريقة خاصة بها حيث لا تكاد تظهر فيها.

ب)- **أدوات التعريف:** المعرفة والنكرة من أقسام الأسماء في اللغة العربية وتختلف دلالاتهما حسب السياق والاستخدام؛ إذ تستخدم أدوات التعريف لتحديد أو تخصيص الأسماء ممّا يجعلها معرفة وتستخدم النكرة لإشارة إلى أسماء غير محددة، وتدرج في أبواب النحو ضمن باب واحد وهو باب المعرفة والنكرة.

ب/أ)–تحديد المعارف: وقد اهتم علماء العربية قديما وحديثا بظاهرة المعرفة دراسة وتحليلا وقعدوا لها أبوابا في مؤلفاتهم، ومنهم من صنف لها كتبا خاصة بها مستقلة عن

كتب النحو وقد نتج عن هذه الدراسات والبحوث اختلافات كثيرة بين النحاة حول عدد المعارف وتحديدها حيث أعد كلّ واحد منهم قائمة حصر فيها عدد المعارف وفق توجهاته النحوية أو وجهة نظره هو، فظهرت آراء حول عدد المعارف تذكر منها:

- ✓ **أولاً:** ذكر سيبويه (ت 180 هـ) في الكتاب: "المعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة [إذ لم ترد معنى التنوين] والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار"[1]، عد سيبويه المعارف خمسة أنواع وهي: العلم، التعريف بالإضافة، والمعرف بالأداة (ال)، والأسماء المبهمة، والضمائر، ومن أتباع هذا الرأي المبرد (ت 286 هـ) وابن جنّي (ت 392 هـ).
- ✓ **ثانياً:** قال ابن هشام (ت286 هـ) "المعرفة هي ستة أنواع"[2] وذلك بإضافة اسم الموصولات إلى المعارف السابقة.
- ✓ **ثالثاً:** كما ذهب ابن مالك (ت 662 هـ) إلى أنّ المعارف سبعة أنواع قائلاً: "فالمعرفة علم ومضمر ومشار به ومنادى ومضاف وذو الأداة"[3] وذلك بإضافة النكرة المقصودة بالنداء إلى المعارف السابقة.
- ✓ **رابعاً:** وعدّ بعض النحاة "ألفاظ التوكيد (أجمع، جمعاً، أجمعون) وتوابعها (أكتع، أبتع، أبصع)"[4]، من المعارف لأنها تأتي لتأكيد المعارف فلا بد أنّ تتبعها، ونسب هذا الرأي لابن السراج (ت 316 هـ).

---

[1]-سيبويه، الكتاب، ج2، ص5

[2]- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في كلام العرب، تح: مجمد أبو الفضل بن عاشور، دار الأحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص74

[3]-جمال الدين بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، د ط، د ت، ج1، ص115

[4]- أبو بكر بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ص158

✓ **خامساً:** أضاف ابن كيسان (ت 299 هـ): ""ما" و"من" الاستفهاميتين معرفتان مستدلاً بتعريف جوابهما"[1] وانفرد ابن كيسان بهذا الرأي.

✓ **سادساً:** المعارف عشرة وذلك بإضافة "(ما) في دققته دقاً نعماً، وغسلته غسلاً نعماً"[2] ونسب هذا الرأي لابن خروف (ت 609 هـ).

وبعد عرض آراء النحاة حول عدد المعارف وتحديدها نجد أنّ معظم النحويين أهملوا النكرة المقصودة بالنداء ولم يعتبروها من المعارف، كما نلحظ اختلاف مواقفهم اتجاه الأسماء الموصولة فمنهم من ضمها إلى أسماء الإشارة تحت مسمى (المبهم) باعتبارها تشترك في الغموض كما عدها آخرون فرعا مستقلا بذاته لها خصوصيات وعدها من المعارف، وقد يعود هذا الخلاف إلى أسباب عديدة منها:

- اختلاف وجهة نظر النحاة إلى المعارف وطريق تعريفها للأسماء ودلالاتها في السياق.
- اختلاف الآراء النحوية بين البصريين والكوفيين.

ب/ب)- أنواع المعارف: تتعدد أنواع المعارف في اللغة العربية إذ تصنف إلى سبعة أصناف، يتميز كلّ واحد منها بخصائص دلالية ونحوية محددة وهي: الضمير، العلَم، اسم الإشارة، الأسماء الموصولة، والمعرف بالأداة (ال)، والمضاف إلى المعرفة والنكرة المقصودة بالنداء.

1)- الضمير: يعد الضمير من أعرف المعارف عند النحاة، ويعرف على أنه: "اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل: هو، والمتكلم مثل: أنا، والمخاطب: مثل أنت"[3]، يتبين

---

[1]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص187

[2]-جلال الدين لسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص317

[3]- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1985، ص134

من هذا التعريف أنّ الضمير اسم مبني يستخدم للإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو الغائب ويهدف إلى تجنب التكرار وتسهيل التعبير.

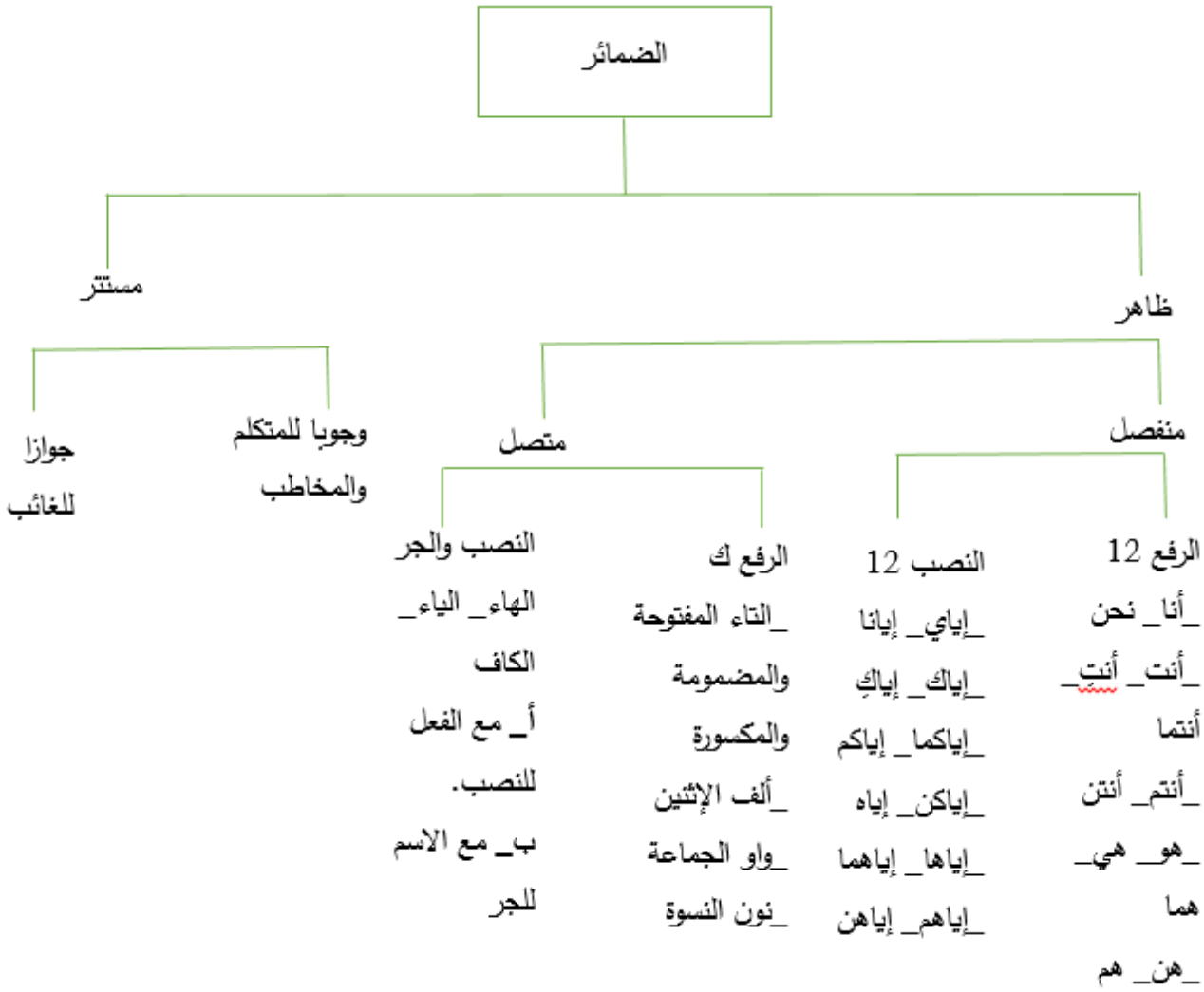

الخطاطة رقم (01) لأصناف الضمائر في اللغة العربية

يمثل هذا المخطط أنواع الضمائر وهي من الأدوات المهمة في اللغة العربية؛ إذ تحل محل الأسماء وتفيد الربط والإيجاز والوضوح وتنقسم إلى الضمير الظاهر والضمير المستتر، الضمير الظاهر وهو الذي يتلفظ به في الكلام ويطلق عليه مصطلح "البارز" وبدوره ينقسم إلى قسمين منفصل ومتصل، فالمنفصل هو الذي يأتي مستقلا عن الكلمة ويستخدم في مواقع الرفع والنصب بحسب موقعه في الجملة ومن أمثلته: أنا، نحن، أنت،

أنتِ، أنتُما، أنتُم، أنتُن، هو، هي، هما، أمّا الضمير المتصل يكون متصلاً مع الاسم والفعل والحرف، وينقسم بحسب محله من الإعراب إلى ضمائر الرفع مثل: التاء المفتوحة والمضمومة، والمكسورة، وألف الإثنين، وواو الجماعة، ياء المؤنث المخاطبة، نون النسوة وإلى ضمائر النصب والجر: الهاء، والياء، والكاف مع الفعل للنصب ومع الاسم للجر.

أمّا الضمير المستتر هو الذي لا ينطق به ويفهم من سياق الكلام ويقدره القارئ أو السامع في ذهنه وينقسم إلى ضمير مستتر وجوبا وهو الذي يجب تقديره ولا يجوز إظهاره ويكون خاصا بالمتكلم والمخاطب، والضمير المستتر جوازا هو الذي يجوز تقديره ويكون خاصا بالغائب.

2)- التعريف بالعَلَمِية:

العَلَم: يختلف العلم عن باقي المعارف بأنه يعين مسماه بالوضع ويعرف على أنه: "اسم بعين مسماه مطلقاً"[1]؛ أي بحد يحدد مسماه بلا قيد ولا وسائط فهو يدل على شيء واحد بعينه نحو: خالد_ أسد_ مكة، ومن خلاله نستطيع التمييز بين الأفراد والأشياء والأماكن والحيوانات دون الحاجة إلى أوصاف، فالعلم لا يحتاج إلى قرينة ليوضح معناه لأنه واضح في نفسه.

وينقسم العلم بحسب الوضع إلى مرتجل ومنقول:

- **المرتجل:** هو "ما وضع من أول مرة عَلماً ولم يستعمل قبل ذلك في غير العَلمية"[2]، يتبين من هذا المفهوم أنّ المرتجل لم يكن له استعمال سابق في اللغة كاسم عادي بل استعمل من البداية علمًا على شخص أو مكان أو حيوان، ولم ينتقل من شيء إلى آخر نحو

[1])- بهاء الدين بن عقيل، شرح بن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1998، ص118

[2])-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د ت، ج1، ص203

قولنا: ارتجل القصيدة أو ارتجل الخطبة؛ أي ألقاها دون إعداد مسبق لها مبتدعًا إياها في اللحظة نفسها.

- **المنقول:** وهو "الغالب في الأعلام ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العَلَمية"[1]، ويقصد من هذا التعريف أنّ الاسم المنقول هو الذي كان يستعمل في الأصل لغير العَلَمية ثم نقل ليصبح علمًا على شخص أو شيء معين؛ أي أنه تمّ نقله وتحويله من مكان إلى آخر وهو متنوع:

قد يكون منقول عن مصدر مثل: رجاء إخلاص.

_ أو منقول عن صفة مثل: كريم_ جميل.

_ وقد ينقل عن جنس مثل: أسامة_ فهد_ صقر.

وينقسم العلم باعتبار شيوعه وتخصصه إلى علم الشخص وعلم الجنس:

علم الجنس: هو "ما يتناول الجنس كله غير مختص بواحد بعينه، كأسامة علمًا على الأسد وأبي جعدة علمًا على الذئب"[2]، من خلال هذا التعريف تبين أنّ عَلَم الجنس يطلق على جنس معين دون تخصيص فرد بعينه ويُعامل معاملة الأعلام، ويستخدم للدلالة على افراد الجنس الواحد مثل: أسامة لكل أسد.

عَلَم الشخص: هو "ما وضع لواحد من أفراد الجنس نحو أحمد وإبراهيم وفاطمة"[3]، ويقصد من هذا التعريف أنّ عَلَم الشخص يدل على فرد معين في أصله ولا يتناول غيره من أفراد جنسه، وإذا اشترك أكثر فير فرد الاسم نفسه فذلك بسبب الاتفاق وهو أداة تشخيص وتعيين في اللغة حتى مع وقوع المشاركة في الاستعمال.

وينقسم بحسب دلالته إلى ثلاثة أقسام، الاسم، النقب، والكنية:

---

[1]-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: احمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، 2013، مج1، ص90

[2]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ج1، ص77

[3]- المرجع نفسه، ص71

_ الاسم: "هو ما أطلق الأبوين ونحوهما ابتداء" نحو: عمر، خالد، وعبد الله.

_اللقب: وهو ما أشعر بمدح المسمى كزين العابدين.

_الكنية: فيما صدرت بأب أو بأم نحو: أبي عبد الله أو أم مازن، وقد تجتمع في الكلام مع الاسم واللقب أو الكنية أو كلاهما:

_إذا يجتمع الاسم واللقب أُخِر اللقب عن الاسم نحو: خالد قفة.

_وإذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز البدء به قبل الاسم نحو: (المسيح عيسى بن مريم)؛ فإن المسيح لا تقع على غير عيسى بن مريم بخلاف اسم عيسى لأنه يطلق على كثير من الأفراد ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لأنها أشهر من أسمائهم[1].

3)- أسماء الإشارة: تعدّ أسماء الإشارة من المعارف في اللغة العربية وقد أطلق عليها النحاة اسما خاصًا وهو "المبهمات"، وتستخدم للإنسان والحيوان والمكان وتعرف على أنها: "ما دل على معين بوساطة إشارة حسية أو معنوية"[2]، ويتبين من هذا التعريف أنّ أسماء الإشارة غامضة ولا تحدد مدلولها تحديداً مستقلاً بل تحتاج إلى قرينة لتعيينه، وتكسب التعريف من خلال السياق الذي ترد فيه وهي متنوعة:

- **للمذكر:** ذا، ذان، وذين، أولاء.
- **للمؤنث:** ذِه، وته، وذي، وتي، تان، وتين، أولاء.

4)- الموصولات: تعدّ الأسماء الموصولة من المعارف، وقد ذكرها كثير من النحويين تحت مصطلح "المبهم" مع أسماء الإشارة وتعرف على أنها "اسم وضع لمعنى بواسطة جملة تتصل به وتسمى صلة الموصول وتكون هذه الجملة خبرية معهودة"[3]، ويقصد بهذا التعريف

---

[1]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو،ج1، ص71

[2]- ينظر المرجع نفسه،ج1 ص71

[3]سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، د ط، د ت، ص103

أنّ الاسم الموصول غامض ويحتاج في تعيين مدلوله إلى جنة الصلة من أجل توضيح وتفسير دلالته وهي قسمان مختص ومشترك الموصولات الخاصة:

- للمذكر الذي، الذين...
- للمؤنث: التي، اللتان...
- الموصولات المشتركة وهي خمسة: من، وما، وأي، وذا، وذو.

2_2_5_ (ال) التعريف:[1]

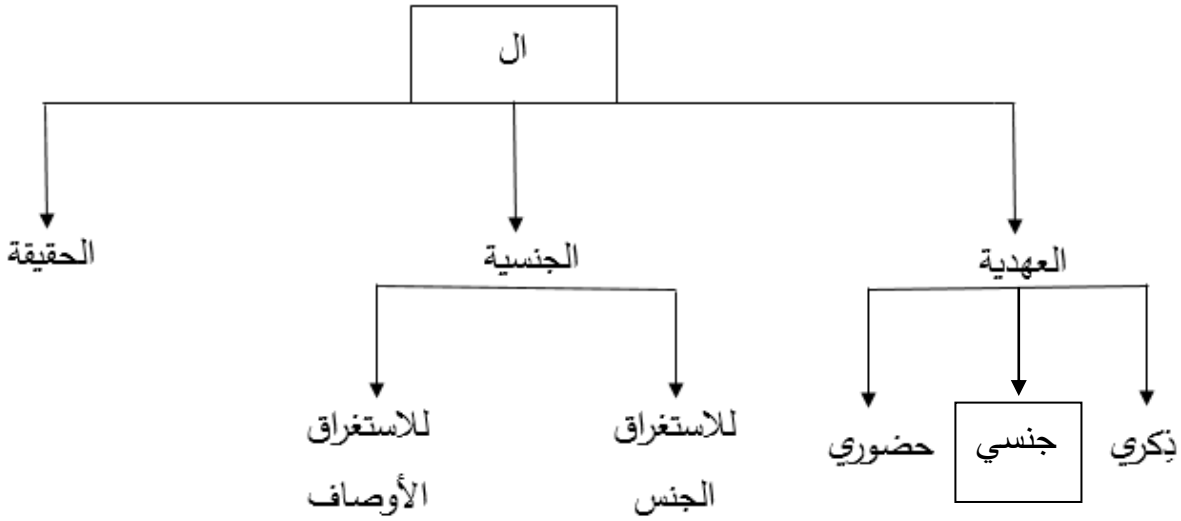

الخطاطة رقم (02) لأصناف أداة التعريف (ال) في اللغة العربية

تبين هذه الخطوط تصنيف أدوات تعريف في اللغة العربية، والتي تؤدي دوراً محورياً في تحديد الدلالة وتوجيه عملية الفهم لدى المتلقي، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاثة أصناف رئيسية: (ال) العهدية، و(ال) الجنسية، و(ال) الحقيقة، حيث يؤدي كلّ صنف منها وظيفة دلالية محددة تسهم في توضيح المعنى وتحديد المقصود بدقة.

[1] سعد الأفغاني، موجز في قواعد اللغة العربية ،ص104

تستخدم أداة التعريف (ال) العهدية للإشارة إلى شيء معروف ومحدد بين المتكلم والمخاطب، بحيث يشتركان في معرفة المقصود بالاسم المعرف، وتنقسم (ال) العهدية إلى ثلاثة أصناف رئيسة تحدد وفق السياق:

- **العهد الذِكري:** هو كون المتعارف عليه قد ذكر مسبقا في السياق ثم يعاد ذكره معرف ب(ال) ليدل على الشيء ذاته.
- **العهد الذهني:** هو كون المتحدث عنه متفقا عليه بين الطرفين دون أنّ يذكر صراحة في الكلام، لكنه حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب، وذلك بسبب معرف المشتركة أو طبيعة الموقف الكلامي.
- **العهد الحضوري:** هو كون المتعارف عليه حاضرا أمام المتكلم والمخاطب أثناء الكلام.

وتفيد (ال) العهدية التحديد والاختصاص؛ أي إنها تخصص الاسم وتخرجه من العموم إلى شيء معين ومعروف بين المتكلمين.

تستخدم (الـ) الجنسية للدلالة على الجنس أو النوع، فهي لا تشير إلى فرد معين ولا إلى جميع، إنما تعبر عن الجنس أو النوع بصفة عامة، ومن أبرز وظائفها الدلالية تفيد الاستغراق.

(الـ) الحقيقة تستخدم للدلالة على حقيقة الشيء أو نوعه دون الإشارة إلى فرد معين أو استغراق للجنس كله فهي تعرف الاسم لبيان طبيعته لا لتحديده أو تخصيص.

وتستخدم (الـ) التعريف لأغراض عديدة في اللغة العربية وتسهم في الإيضاح والتخصيص والبيان.[1]

[1]- ينظر، فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص108 إلى 118

6)- المعرف بالإضافة: تعدّ الإضافة من الأساليب النحوية الهامة التي تستخدم لتحديد المعنى وتوضيحه، وعندما نضيف اسم النكرة إلى اسم آخر معرف يكتسب التعريف بالإضافة، وتعرف على أنها "نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً"[1]، يتّضح من هذا التعريف أنّ المضاف هو تركيب من كلمتين اسمين تربط بينهما علاقة دلالية نحوية وتعرف بالإضافة، ويطلق على الكلمة الأولى مضاف والثانية مضاف إليه، وتنقسم إلى قسمين؛ إضافة محضة وإضافة غير محضة.

- **الاضافة المحضة:** هي "إضافة غير الوصف نحو: كتاب محمد، أو إضافة الوصف إلى غير معموله نحو: كريم مصر"[2]، تبين من هذا التعريف أنّ الإضافة المحضة هي تركيب إضافي تكون فيه العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة اختصاص أو تعريف دون أنّ يكون المضاف صفة للمضاف إليه أو عاملاً فيه.
- **الإضافة غير المحضة:** هي "إضافة اسم الفاعل أو المفعول إلى محمولهما إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال"[3]، يتّضح من هذا التعريف أنّ الإضافة غير المحضة هي نوع من الإضافة لا تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه.

7)- النكرة المقصودة بالنداء: إذا قصدت من النكرة معينا ناديته بما أصبح معرفة بهذا النداء وتعرف على أنها "الاسم المنادى الذي هو نكرة في ذاته ولكنه اكتسب التعريف من كونه مقصودا بالنداء"[4]، يتبين من هذا التعريف الاسم الذي ينادى عليه وفي الأغلب سبق بأداة نداء نكرة مقصودة؛ أي المتكلم يقصد شخصا محددا.

8)- سُلمية المعارف: تعدّ مسألة ترتيب المعارف من المسائل المعقدة والمهمة في باب المعرفة، حيث إنّ معظم علماء النحو يقرون بالتفاوت في درجة الأعرفية _أكثر معرفية بين

---

[1]- محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985، ص136

[2]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج3، ص123

[3]- المرجع نفسه، ص130

[4]- عبد اللطيف محمد الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ج3، ص180

المعارف_، وقد اختلفوا حول ترتيبها من حيث التعريف أيّما أرفع درجة؟، وكان هذا الخلاف في غير اسم الله تعالى فقد ذكر السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) "أن محل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع"[1] واختلفوا فيما دون ذلك.

- **الرأي الأول:** ذهب سيبويه (ت 180 هـ) والجمهور إلى أنّ الضمير أعرف المعارف وأرفعها درجة ورتبت على النحو الآتي: "الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الوصول، ثم ذو الأداة، وأما المضاف فبحسب ما أضيف إليه"[2]، قدم البصريون الضمير على باقي المعارف وعدوه أرفع درجة لأن الضمير لا اشتراك فيه، لا يوصف ولا يوصف به فهو واضح في نفسه ولا يحتاج إلى تفسير، ثم العَلَم أقل درجة عن الضمير لأنه قد يشترك فيه مع غيره في الاستعمال ثم الإشارة.
- **الرأي الثاني:** العَلَم أعرفها، العَلَم ثم الضمير، ثم الإشارة، ثم الأداة والمضاف إليه بحسب ما أضيف إليه"[3]، وهو رأي السيرافي (ت 268 هـ) والكوفيين، وقد عد أبو سعيد السيرافي والكوفيين العَلَم أعرف المعارف وأرفعها درجة، وذلك لأنه وضع لمختص ولا يشاركه غيره.
- **الرأي الثالث:** "المبهم أعرف المعارف"[4]، ونسب هذا الرأي لابن السراج (ت 216 هـ).

---

[1]-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص188

[2]-موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج3، ص349

[3]-المصدر السابق، ص350

[4]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص188

- **الرأي الرابع:** واتجه ابن مالك (ت 662 هـ) إلى أنّ ضمير المتكلم هو أعرف المعارف "ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم الإشارة ثم المنادى في رتبة واحدة مع الموصول ثم المضاف في رتبة ما أضيف إليه مطلقا"[1]، نجد ابن مالك قدم ضمير المتكلم وجعله أرفع درجة بين الضمائر والمعارف الأخرى، وجعل النكرة المقصودة بالنداء في رتبة واحدة مع الموصول أمّا المعرف بالإضافة فبحسب ما أضيف إليه.
- **الرأي الخامس:** وذهب ابن كيسان (ت 299 هـ) أنّ "ذا الأداة أعرف من الموصول"[2].

أمّا ابن حزم الأندلسي (ت 456 هـ) فقد خالف جميع النحاة في مسألة تفاوت المعارف "وذهب إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تفاضل بينها؛ إذ لا يصلح أنّ يقال عرفت هذا أكثر من هذا"[3].

لم يقتصر الخلاف عند هذا الحد بل تعداه إلى داخل المعرف الواحد كالضمائر (المتكلم، المخاطب، الغائب) أيها أرفع درجة، يقول ابن يعيش (ت 643 هـ) "وأعلم أنّ المضمرات وإن كانت أعرف المعارف إلا أنها تتفاوت –أيضا– في التعريف فبعضها أعرف من بعض، فأعرفها وأخصها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب"[4]، قدم ابن يعيش ضمير المتكلم على ضمير المخاطب والغائب وجعله أرفع درجة.

---

[1]- جمال الدين محمد عبد الله (ابن مالك)، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، د ط، د ت، ج1، ص116

[2]-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1 ص187

[3]-المصدر نفسه، ص187

[4]-موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ص351

شغلت قضية أصل الأداة (الـ) النحويين القدامى والمحدثين واختلفوا حول أداة التعريف هل هي أداة (الـ) بجملتها أم أنها ألف ولام؟ وهل الهمزة همزة وصل أم همزة قطع؟ وعلى هذا الخلاف مذهبين[1]:

- **المذهب الأول:** يرى أنّ (ال) بجملتها وعليه الخليل (ت 175 هـ) وابن كيسان (ت 299 هـ)، والهمزة عند الخليل همزة قطع.
- **المذهب الثاني:** يرى أنها اللام –فقط– والهمزة عند سيبويه همزة وصل.

إذن من خلال ما تقدم نجد أغلب النحاة جعلوا الضمير أعرف المعارف؛ لأنه أكثر تحديد من غيره، ثم العَلَم لأنه يعين مسماه دون قرينة وهو أقل رتبة من الضمير حيث يمكن أنّ يقع فيه اشتراك، ولكنه أعلى رتبة من باقي المعارف، وعد ابن السراج (ت 316 هـ) المبهم أعرف المعارف، لأنه يعين مسماه بشيئين (العين والقلب) وقد جعلها ابن حزمي الأندلسي(ت 456هـ) متساوية لأن المعرفة لا تفاضل بينهما، ولم يذهب أحد إلى أنّ المعرف بالإضافة أعرف المعارف وقد يعود سبب التفاوت بين المعارف إلى اختلاف وظائفها ودلالتها في السياق كما أدى هذا الخلاف إلى استنتاج أحكام نحوية عديدة.

ج)- المعايير الدلالية للتعريف والتنكير: تعدّ دلالة التعريف والتنكير من المعايير الأساسية في اللغة العربية، وتختلف بحسب استخدامها في السياق، "والمتتبع لما كتبه نحاة العربية يستطيع أنّ يستنبط ثلاثة محاور يقوم عليها المعيار الدلالي في الحكم على الكلمة بالتعريف أو التنكير، أولها: التعيّن والشيوع، وثانيها: عَلَم المخاطب/ المتكلم، وثالثها: الإشارة إلى الخارج"[2].

[1]-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص256

[2]- محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص21

- **أولا: التعيين والشيوع:** عدّ النحاة هذا المعيار الأساسي في تحديد الكلمة من حيث التعريف والتنكير، فالمعرفة ما دلت على معين والنكرة ما دلت على شائع.

وقد تنبه القدماء إلى هذا المعيار (التعيين والشيوع) من بينهم سيبويه (ت 180 هـ) قال: "...وإنما كان نكرة لأنه أمة كلها مثل اسمه"[1]، ويتضح من هذا القول أنّ الاسم يكون نكرة إذا شاع بين أفراد جنسه، ولا يختص بقول معين نحو قولنا: "رجل" هذه الكلمة لا تدل على رجل معين وإنما تدل على أي رجل من الرجال وكل فرد من هؤلاء الرجال تصدق عليه هذه الكلمة لأنه شائع في جنسه.

كما تحدث عن التعيين _أيضا_ في تعريفه للعَلم: "العَلم وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به يعينه دون سائر أمته"[2]، ويقصد من هذا التعريف أنّ العَلم اسم يحدد مسماه ويميزه عن سائر أفراد جنسه نحو قولنا: خالد، فنحن نقصد خالداً بعينه دون غيره، فاسم العَلم يقوم بتحديد المسمى دون الحاجة إلى قرينة.

- **ثانياً: عَلَم المخاطِب/ المتكلم:** وهذا المعيار يأتي في الدرجة الثانية من اهتمام النحاة والاعتماد على مدى معرفة المتكلم والمخاطب لموضوع الحديث، فالمتكلم يختار الألفاظ والوسائل التي تساعده في نقل ما يريده إلى المخاطب وقد يكون عالماً بالشيء المراد أو جاهلاً به، فإذا كان عالماً بما يريد المتكلم فهو معرفة وإذا كان جاهلاً به فهو نكرة، وقد التفت سيبويه (ت 180 هـ) إلى هذا المعيار عند حديثه عن الإضمار قال: "إنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أنّ يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئا تعرفه"[3]، يتبين من هذا القول أنّ الضمير يشير إلى مسمى معلوم عند المتكلم والمخاطب أي؛ كون المتكلم والمخاطب على علم بموضوع الحديث والضمير أعرف المعارف عند النحاة لأنه محدد بدلالته المتكلم والمخاطب الغائب.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص422

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص5

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص2

وقد تنبه نحاة العربية إلى دور المخاطب في العملية التواصلية قال السهيلي (ت 581 هـ): "أعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم. يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو خط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم"[1]، ويتضح من هذا القول أنّ النحاة تنبهوا إلى دور المخاطب في العملية التواصلية وعلى المتكلم أنّ يستعمل وسائل مختلفة في إيصال الكلام إلى المسامع مثل الكلام، الكتابة، المشاهدة، والإشارة لأن دور المخاطب يتوقف عليه نجاح التواصل ولولا وجوده لما احتيج إلى التعبير عن الكلام أي أنّ عملية التواصل تحتاج إلى المخاطب والمتكلم.

- **ثالثًا: لإشارة إلى الخارج:** وهذا المعيار لم يحظ باهتمام النحاة ولم يعثر عليه في مؤلفاتهم إلا عند رضي الدين الأستراباذي (ت 686 هـ) قال: "ما أشير به إلى الخارج مختص إشارة وضعية"[2]، يتّضح من هذا القول إنه يتحدث عن أسماء الإشارة التي تستعمل في الإشارة إلى أشياء محسوسة أي وضعت لهذا الغرض تحديدا.

بعد عرض المعايير الدلالية للتعريف والتنكير نجد أنّ نحاة العربية يعتمدون على تحديد الكلمة من حيث التعريف والتنكير على معيار أساسي وهو التعيين والشيوع، بالإضافة إلى معايير أخرى مثل عَلَم المخاطب/ المتكلم الذي يؤدي دوراً مهماً في العملية التواصلية وتحديد المعنى، ومن أجل تحقيق التواصل يشترط أنّ يكون الكلام واضحاً بين المتكلم والمخاطب ولهذا عد الضمير أعرف المعارف لأنه محدد بدلالته للمتكلم والمخاطب والغائب.

فالمعارف لها وظيفة عامة مشتركة بينها وهي دلالتها على معين في جنسه، فكلما خصت أكثر زادت وضوح الدلالة على المقصود.

---

[1] أبو القاسم السهيلي، نتاج الفكر في النحو، تح:أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دارالكتب العلمية، بيروت، ط2، 1199،ص170.

[2] رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ببنغازي، ط2، 1996،ج3، ص235.

ج)- أهمية التعريف في النحو العربي: يرتبط التعريف ارتباطاً وثيقاً بالتنكير، إذ يؤدي كلّ منهما دوراً محورياً في بنية اللغة، حيث يقوم كلّ منهما بوظيفة محددة في ضبط الدلالة وتوجيهها. فالتعريف يقوم بتحليل الدلالة وتوجيه الفهم بينما يتيح التنكير مجالاً أوسع للدلالة وجعلها غير مقيدة، ولذلك يعد التعريف والتنكير من الظواهر الرئيسية في الدراسات المحورية والدلالية.

وأقرّ نحاة العربية القدامى بتشعب هذه الظاهرة، قال السيوطي (ت 911 هـ) في هذا: "لما كان كثير من الأحكام الآتية تنبني على التعريف والتنكير وكان كثيري الدَور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء، وقد أكثر الناس من حدودهما وليس منهما حد سالم"[1]، وهذا القول يأخذنا إلى أنّ كثيرا من الأحكام النحوية تعتمد اعتماداً أساسياً على معرفة كون الكلمة معرفة أو نكرة لأنهما مسألتان لهما دور كبير في قواعد النحو والحكم الإعرابي والتركيبي للكلمة، فالنحاة عندما ألفوا كتب النحو يذكرون مسألة التعريف والتنكير بعد الإعراب والبناء لارتباطهما بالقواعد كما وضعوا لها تعاريف عديدة ولم تخلوا من العيوب والنقائص.

نجد –أيضا– محمود أحمد نحلة في كتابه (التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل) يقول وَالْعِلْمُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا شَرْطٌ فِي إِدْرَاكِ وَظَائِفِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكَلِمَات وَفِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَحْكَام النُّحَاة تَنْبَنِي علَيْهِمَا، من ثم وجدنا النحاة معنيين بهذه الظاهرة يعقدون لها بابا خاصا في كتبهم (...) فهو مائل إلى أبواب المبتدأ والخبر والنواسخ الابتداء والحال..."[2].

ويعني أحمد نحلة بقوله أنّ التعريف والتنكير موضوع مهم في النحو العربي لأن كثيرا من القواعد تعتمد عليه، لهذا أفرده النحاة بالبحث والشرح في كتبهم، وربطوه بكثير من أبواب

[1]-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص185

[2]-محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص16

النحو، وقواعد النحو تعتمد على معرفة الفرق بين المعرفة والنكرة لذلك النحاة كتبوا بابا خاصا عن التعريف والتنكير في كتبهم وربطوه بمواضيع مثل المبتدأ أو الخبر أو الحال.

يسعى هذا الفصل إلى الإحاطة بمقولة التعريف في النحو العربي التي تُعدُّ محورا أساسيا في تفسير عدَّة أحكام نحوية؛ حيث تمتدُّ جذورُها إلى معظم لغات العالم ولكنَّها حظيت باهتمام خاص لدى نُحاة العربية، وقد شهدت هذه المقولة عدّة مسائل خلافية تتمحور حول تحديد عدد المعارف وترتيبها و الرأي الرَّاجِح في هذا الخلاف هو رأي سيبويه والجمهور الذين يرونَ أنَّ الضمير هو أَرْفعُ درجة لكونه يُشير إلى معلوم لدى المتكلم والمخاطب، كما ترتبط هذه المقولة بالأسماء والصفات لأنها تبرز الحدود الدلالية وتوضيح المعنى ضمن السياق اللغوي مما يجعلها مجالا واسعا يتجاوز هذه الصفحات.

الفصل الثاني:

التوظيف التحليلي لنظرية غابوتشان في أدوات التعريف

1_ تقديم الكتاب:

الكتاب هو دراسة نحوية لأدوات تعريف والتنكير في اللغة العربية من تأليف الباحث "غراتشيا غابوتشان" "Grazia Gabuccion" وتعريب "جعفر دك الباب"، يعد من المؤلفات المميزة التي تتناول هذا الموضوع من منظور نظري مقارن حيث يجمع بين آراء علماء التراث العربي والنظريات اللسانية الحديثة.

يبحث هذا الكتاب في المبادئ الأساسية للنظرية العامة لأدوات التعريف والتنكير من خلال دراسة اللغة العربية المعيارية (الفصحى) ويركز اهتمام خاص على الجانب النحوي من قيام الأداة بوظيفتها.

كما تحلل بشكل مفصّل الاتجاهات أساسية للنظرية العامة للأداة (بدءً من النظريات الإغريقية والرومانية حتى النظريات الحديثة)، وتشرح بشكل خاص نظريات ممثلي علم القواعد العربية في التراث، وتم إدراج هذه المادة للمرة الأولى ضمن المصادر العلمية المعتمدة.

أ)_ الجانب الشكلي للكتاب:

عنوان الكتاب	نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي
اسم المؤلف	"غراتشيا غابوتشان" "Grazia Gabuccion"
اسم المترجم	جعفر دك الباب
دار النشر	مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر
بلد النشر	دمشق
تاريخ النشر	1401 هـ_ 1980 م
الطبعة	**1**

الحجم	متوسط
عدد الصفحات	264
صيغة الكتاب	ورقي متوفر بنسخة إلكترونية
لغة الكتاب	اللغة الأصلية "الروسية"، اللغة المترجم إليها اللغة العربية

أ)_ أ)_ سميائية الكتاب:

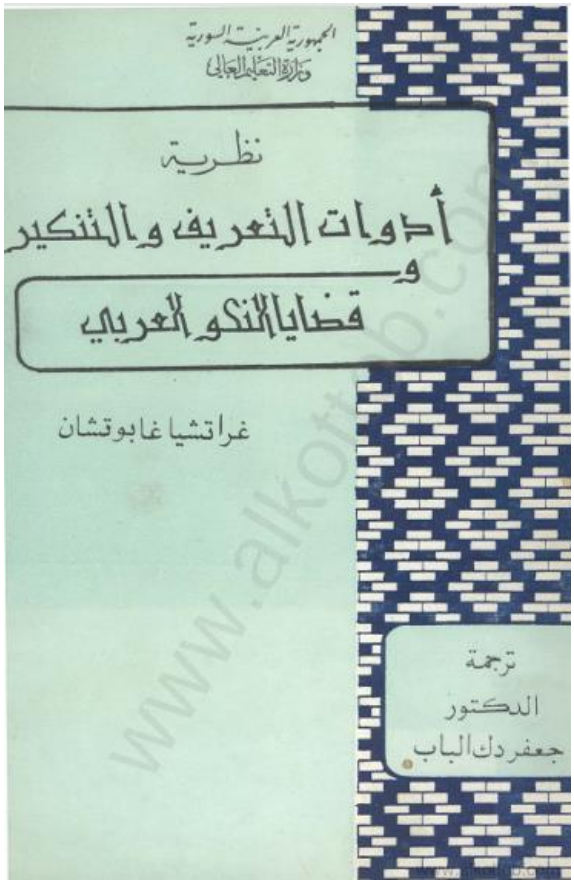

يتميز غلاف هذا الكتاب بالبساطة وقد اختير له تصميم ممزوج بثلاثة ألوان رئيسية الأزرق الداكن والأخضر الفاتح والأبيض، يغلب اللون الأخضر الفاتح على بقية الألوان إذ يغطي معظم مساحة الغلاف باستثناء جزء منه يقع على الجهة اليمنى ويضم أشكالا مستطيلة بيضاء داخل مساحة ذات خلفية زرقاء داكنة في الجزء العلوي من الغلاف، تتوسط العبارة **الجمهورية العربية السورية**، مكتوبة بالخط الفارسي[1]، تعلوها عبارة وزارة التعليم العالي بخط الثلث[2]، وكلاهما متمركزان في أعلى الغلاف، لذلك عنوان الكتاب موضوع داخل إطار غليظ نسبياً، ومسطر بخط كوفي فاطمي[3]، أما اسم المؤلف "غراتشيا غابوتشان" فقد كتب في الجهة اليسرى بخط نسخي طباعي[4]، بينما يرد اسم المترجم جعفر

[1] ألاء الحياري، الخط العربي فن وإبداع، دار أمجد، عمان، د ط، 2014، ص 9

[2] المرجع نفسه، ص10

[3] https://baiamat/20_05_2025/10:20

[4] https://uomustansiri/20_05_2025/10:21

دك الباب[1] في أسفل الجهة اليمنى مندمجا داخل الأشكال المستطيلة مدونا بخط النسخ[2] لم تكن الألوان في الغلاف عشوائية بل جاءت محملة بدلالات رمزية وثقافية عميقة تعكس فكرة ومضمون الكتاب؛ فاللون الأخضر الفاتح الغالب على الغلاف يرمز إلى القوة وطول العمر فهذا رمز إلى البدايات المتجددة والحيوية والاستمرارية الحية الهادئة.

إن هذا اللون في إشراقته الفاتحة يعكس رؤية تفاؤلية لتعزيز فكرة أن اللغة العربية حية قادرة على التجديد ومواكبة التطور المعرفي والعلمي[3].

أما اللون الأزرق الداكن يرمز إلى الخلود الهادئ والسامي[4] فهو لا يقل رمزية عن اللون الأخضر يرتبط بالوعي لفكرة الخلود والسكينة الهادئة، كما يمكن تأويله بوصفه تمثيلا للبعد الزمني العميق للغة العربية غير منقطعة عن أصلها الموحي بعمق هذه اللغة وامتدادها الهادئ عبر الزمن دون أن تفقد سموها ومكانتها.

اللون الأبيض هو لون النقاء والطهارة والبساطة[5] فهو يعكس صفاء اللغة العربية ووضوحها كما يرمز إلى الصدق وهذا ما يجسد وضيفة اللغة بوصفها أداة لنقل الحقيقة بعيدة عن الغموض.

2)_ السيرة الذاتية لـ "غراتشيا غابوتشان" "Grazia Gabuccion": اهتم المستشرقون باللغة العربية لدراسة النصوص الإسلامية والأدب والنحو، بما ساهم في نشرها عالمياً ومن هؤلاء المستشرقين غراتشيا ميكايلوفيتش غابوتشان" (24/09/1926 القاهرة

[1] https://forga.com/20_05_2025/10:27

[2] المرجع نفسه

[3] كلود عبيد، الألوان (دورها، تصنيفها، مصادرها، رمزيتها، ودلالاتها)، مر: محمد حمود، ط 1، 2013، ص91

[4])- المرجع السابق، ص81

[5] أحمد مختار عمر، اللغة واللون، كلية دار العلوم، القاهرة، ط 2، 1997، ص69

مصر 20_09_2004 موسكو)، مستشرق روسي وعالم في فقه اللغة تخرج من كلية العلوم الإنسانية والعلوم الدقيقة في الجامعة الأمريكية (القاهرة 1943) والمعهد التعليمي البريطاني (1942)، وجامعة يريفان الحكومية (1953) وعمل رئيس قسم فقه اللغة العربية 1983-2002 رئيس مركز الدراسات العربية والإسلامية (1983-2002) في معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، وعمل في جامعة موسكو الحكومية منذ عام (1960).

أ)_الأنشطة العلمية والتربوية:

تشمل اهتماماته البحثية اللغويات العامة واللسانيات السامية والعربية، ومشاكل بنية الكلمات والعبارات والجمل وطرق تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية وكانت اللغة العربية والأرمنية لغته الأم، قام بدراسة وتفسير التراث اللغوي العربي في ضوء مهام علم اللغة الحديث.

وضع أسلوب لتدريس اللهجة المصرية للغة العربية، وقد تم اختيار دراسة قواعد اللغة العربية كمجال عمل خاص للقسم.

أ)_ أ)_ مؤلفاته:

- ✓ التصريف في اللغة العربية: أطروحة الدكتوراه في فقه اللغة موسكو 2000.
- ✓ نظرية أداة التعريف ومشكلات النحو العربي 1972.
- ✓ اللغة العربية الفصحى في النصوص كتاب تعليمي أعيد نشره في 1993 ويستخدم على نطاق واسع في الجامعات الروسية.
- ✓ شارك في تأليف مقالات حول الدراسات العربية في موسوعات مرموقة مثل المعجم الموسوعي اللغوي.
- ✓ الموسوعة الروسية الكبرى.

- ✓ تصريف الكلمة في اللغة العربية 2000.
- ✓ تاريخ الأدب العربي.
- ✓ الإشراف الأكاديمي.
- ✓ التحويل النحوي في اللغة العربية الفصحى: أطروحة دكتوراه 1991.
- ✓ النفي في اللغة العربية الفصحى: أطروحة دكتوراه 1980.

أ)_ ب)_الجوائز:

- ✓حاز على جائزة م.ف جائزة لومونوسوف للنشاط العلمي والتربوي 2001.
- ✓ أستاذ فخري في جامعة موسكو 2000.

أ)_ ج)_ جوائز الدولة:

- ✓ويسام الصداقة بين الشعوب 1980.[1]

3_ السيرة الذاتية لجعفر دك الباب:

يزخر العالم العربي بالعلماء والمفكرين الذين تركوا خلفهم تراث علمي وأدبي في شتى العلوم وخاصة في علوم اللغة العربية، وأثّروا المكتبات بمؤلفاتهم الأصلية التي جادت بها قرائحهم أو ترجمات من لغات مختلفة التي ساهمت في نقل المعارف من مختلف الحضارات الأجنبية إلى الحضارة العربية، ومن هؤلاء العلماء "جعفر دك الباب"

أ)_ مولده ونشأته:

[1] https://letopis.msu.rw/peoples/6977

ولد جعفر دك الباب سنة (1937 م_1999م) بدمشق سوريا ويرجع نسبه إلى عائلة دك لباب وهي عائلة عريقة في المجتمع الدمشقي، وتعلم في دمشق الدين والعلم والأدب.

أ)_ أ)_ حياته العلمية:

زاول دراسته الابتدائية في مدرستين وكان تلميذاً مجتهداً ومتفوقاً إلى درجة أنه أصبح يشار إليه بالأصابع، وأكمل تعليمه في الثانوية وتحصل على شهادة الثانوية العامة بتفوق. ثم التحق بكليات دمشق التي لها صدى علم واسع على نطاق العالم، فأكمل فيها تعليمه ليحصل على إجازة في الحقوق.

وكان جعفر دك الباب كثير السفر داخل وخارج سوريا عربيا وعالميا من أجل الدراسة والتدريس والمشاركة في المحاضرات والندوات العلمية، فلما استنار فكره وكثر مخزونه العلمي رحل إلى موسكو لاستكمال رحلته العلمية فنال من جامعتها شهادة الدكتوراه في اللسانيات التاريخية والمقارنة بأطروحته التي حملت العنوان الآتي: (مبادئ الدراسة لترتيب الكلمات في اللغة العربية الفصحى واللغة الروسية الأدبية المعاصرة)[1]، وكتب أطروحته باللغة الروسية فحصل على تقدير امتياز، وقد شكل حصوله على هذا اللقب العلمي مجالاً واسعاً لدراسة التراث العربي.

وبعد عودته إلى سوريا مارس التدريس في جامعة دمشق كما درس في غيرها من الجامعات العربية، فهو كان أستاذ في جامعة الجزائر وقد أشرف على مجموعة من الرسائل والأطاريح في الجامعتين المذكورتين ونال جعفر دك الباب شرف العضوية في حقول ثقافية

[1] ينظر، بشار معيوف طعمة نعمة السعدي، الدكتور جعفر دك الباب وجهوده اللغوية، رسالة ماجستير، جامعة دي قار، العراق، 2014، ص1

وأدبية عدة منها: عضوية اتحاد الكُتاب العرب بدمشق، وعضوية جمعية النقد الأدبي في سوريا[1].

وقد مارس جعفر دك الباب تأليف منذ سنة 1969 حتى وفاته، وقد احتفظت مكتبة الأسد الوطنية بكل تلك المؤلفات ووزعت نسخ منها على البلاد العربية.

وكان له الحظ في التأليف في مجال اللسانيات والنحو الوظيفي بمنظوره الخاص واهتم بهذا المجال طوال حياته.

أ/ ب)_ أثاره العلمية؛

أ/ ب/ أ)_ الكتب المطبوعة:

- ✓محاضرات في علم اللغة العام المقارن، مطبعة الأهالي دمشق 1979.
- ✓ الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث مطبعة الجليل دمشق 1980.
- ✓ نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة مطبعة الأهالي دمشق 1989.
- ✓ أسرار اللسان العربي مطبعة الأهالي دمشق 1990.

أ/ب/ب)_ الكتب المترجمة إلى العربية:

ومن أهم الكتب المترجمة إلى العربية:

- ✓رحلة إلى إسرائيل: غريغوري بلوتكين، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 1965.

[1]المرجع نفسه، ص2

- ✓ الشرق العربي ساعة اختبار: يافل ديمتشكو منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي دمشق 1969.
- ✓ نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي غراتشيا غابوتشان مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر بدمشق 1980.

أ/ب/ج)_ البحوث والمقالات العلمية:

- ✓ ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، مجلة المعرفة، العدد 222، دمشق 1980.
- ✓ استجابة لغة العربية لتحولات العصور، دراسة لسانية مجلة الموفق الأدبي، العدد 180، دمشق 1986.
- ✓ أصالة اللسان العربي، مجلة التراث العربي، العدد 10، دمشق 1983.[1]

أ/ب/د)_ وفاته:

توفي جعفر دك الباب في 9 أغسطس 1999 تاركاً وراءه إرثاً علمياً غنياً في مجال اللسانيات والدراسات اللغوية.

أ/ب/هـ)_ فهرس الكتاب:

- ✓ **مقدمة.**
- ✓ **الباب الأول.**
  - قضية الأداة ودراستها في علم اللغة العربية.

[1] موقع اتحاد كتاب العرب

- ✓ **ملاحظات تمهيدية.**
- ✓ **الفصل الأول.**

  - الاتجاهات الأساسية العامة للأداة.

- ✓**الفصل الثاني.**

  - دراسة مقولة التعريف والتنكير في علم اللغة العربية التقليدي.

- ✓**الفصل الثالث.**

  - دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى في علم الاستعراب الأوروبي.

- ✓**الفصل الرابع.**

  - قضية الأداة في علم اللغة العربية المعاصرة.

- ✓**الباب الثاني:**

  - مقولة التعريف والتنكير ووظائفها النحوية في اللغة العربية الفصحى.

- ✓**ملاحظات تمهيدية.**
- ✓**الفصل الأول.**

  - مقولة التعريف والتنكير.[1]

[1] ينظر: غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي.

✓**الفصل الثاني.**

- التركيب الإسنادي ومقولة التعريف والتنكير.

✓**الفصل الثالث.**

- التركيب الوصفي ومقولة التعريف والتنكير.

✓**الفصل الرابع.**

- تركيب إضافي ومقولة التعريف والتنكير.

✓**الفصل الخامس.**

- مفارقات النظرية.

✓**الباب الثالث.**

- نظام الأداة في اللغة العربية الفصحى.

✓**الفصل الأول.**

- الأداة كعنصر في تركيب الصرفي.

✓**الفصل الثاني.**

- أصناف صبغ الكلمات المعارف والنكرات.

✓**الفصل الثالث.**

- أداة التعريف كوسيلة لتبديل الاستعمال.

✓الفصل الرابع.[1]

- النموذج الصرفي للأداة في اللغة العربية الفصحى.

- **الملحق (1):** قواعد قيام مقولة التعريف والتنكير.
- **الملحق (2):** نماذج التراكب النحوية.
- **الملحق (3):** نماذج علاقة التعادل الوظيفي.
- **الملحق (4):** نماذج علاقة التبادل في الاستعمال.
- **الملحق (5):** نماذج الأدوات والمورفيمات المقطعة المصطلحات اللغوية.

✓**المراجع.**

أ/ب/و)_ ملخص الكتاب:

يعد كتاب نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي للمؤلف غراتشيا غابوتشان، تعريب جعفر دك الباب إلى اللغة العربية من أبرز الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت موضوع أدوات التعريف والتنكير من منظور لساني الحديث.

يتألف الكتاب من مئتان وخمسة وستون صفحة، تنقسم إلى مقدمة وثلاثة أبواب أساسية وبعض الملاحق ويندرج تحت كل باب فصول عدة؛ حيث أشمل المؤلف مقدمة كتابه بالحديث عن أهمية البحوث التي عنيت بدراسة أدوات التعريف والتنكير قديما وحديثا، والتي بدأت تظهر في علم اللغة الحديث (اللسانيات)، خاصة في مؤلفات غاسبيري. كما أشار إلى أن هذه الدراسات موجودة عند ممثلي علم القواعد العربية مثل سيبويه وابن هشام،

[1] ينظر: غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي.

حيث تعرضت قضية التعريف والتنكير إلى تحليل دقيق في مؤلفاتهم، كما تحدث عن بحوث (سلفستر دي ساسي) الذي اهتم بدراسة مسائل الأداة في علم اللغة العربية المعاصر ودراسات بعض المحدثين العرب، كما أشار أيضا إلى أنه سيدرس الأداة في علم اللغة العربية الفصحى وأهمية بيان ما إذا كانت المعارف والنكرات تتمتع بخواص وظيفية ترتبط بتوليد تراكيب نحوية مختلفة، وما إذا كان التعريف والتنكير يُعدان مقولة لغوية متميزة نحوياً، كما قدم ملخص حول ما سيناقشه في هذا الكتاب.

فقد كان **الباب الأول** موسوماً بقضية الأداة ودراستها في علم اللغة العربية، وينقسم إلى أربعة فصول حيث افتتحه بملاحظات وتمهيد وأشار فيه إلى أن قضية الأداة تشتمل على مجموعة من المسائل التي يجب بحثها مثل: نشأة الأداة وقيامها بوظيفتها بشكل عام وبالخصائص المميزة للأداة في بعض اللغات وتصنيف مختلف أنواع الأداة، وهذه القضايا تتصل ببعضها بشكل أو بآخر، كما عنون **الفصل الأول بالاتجاهات الأساسية للنظرية العامة للأداة** التي تعود إلى علم اللغة الإغريقي والروماني وعرض مختلف النظريات[1] التقليدية التي اهتمت بدراسة قضية الأداة وصولا إلى النظريات الحديثة مبرزا أهم الاتجاهات الأساسية للأداة التي عنيت بالدراسة خاصة النظريات التي تتعلق بمنظور الآداة متأثرة بالاتجاهات اللغوية في بداية القرن العشرين.

كما قارن بين دراسة الأداة في عدة لغات مختلفة حيث أصبحت تدرس الأداة من منظور لساني، وتهتم أيضاً بدراسة وظائف التعريف والتنكير وكيفية تأثير السياق على بنية الجملة العربية، وختم الفصل بالحديث عن اللغة العربية واعتبارها مجالاً خصباً لدراسة قضية الأداة وقيامها بوظيفتها وذلك راجع للخصائص النحوية للغة العربية.

[1] غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د ط، 1980، ص5 ومابعدها

أما **الفصل الثاني** فقد كان بعنوان **دراسة مقولة التعريف والتنكير في علم اللغة العربية؛** حيث ناقش فيه بعض القضايا النحوية في اللغة العربية مثل تقسيم الكلام ومفهومه عند النحاة العرب والمعرفة والنكرة، وذكر أيضا أصنافهما وقدم تحليلا معمقا لوظائف أداة التعريف "ال" وأنواعها، وكيف يؤثر السياق في استخدام هذه الأداة، وكيف تؤدي إلى تغيير الدلالة.

كما يستعرض أمثلة تطبيقية توضح الفروق الدقيقة بين أنواع أداة التعريف "الـ"، وذكر أيضًا أداء النحاة البصريين والكوفيين حول ترتيب المعارف معلقًا إن هذا التفاوت يساعد على اختيار أدوات التعريف والتنكير في بناء الجملة العربية مع ذكر بعض الأمثلة لتوضيح الفروق الدقيقة بين التعريف والتنكير.

أما **الفصل الثالث** كان بعنوان **دراسة الأداة في اللغة العربية الفصحى وعلم الاستعراب الأوروبي؛** تحدث فيه عن الأبحاث الغربية التي اهتمت بدراسة الأداة في اللغة العربية مقارنا بينها وبين ما جاء في قواعد اللغة العربية، وكيفية تطورها من لغة إلى أخرى مبيناً أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأبحاث موجهاً بعض الانتقادات لهذه النظريات وتحدث عن أهميتها في اللغة العربية الفصحى، وأن مسألة تحليل نظام الأداة في اللغة العربية الفصحى وخاصة من حيث عناصرها المكونة وتحديد [1]جوهرها لا تزال تنتظر الحل.

أما **الفصل الرابع** فقد كان بعنوان **قضية الأداة في علم اللغة العربية المعاصرة؛** تطرق فيه إلى الحديث عن النظريات التقليدية والحديثة الغربية التي تناولت قضية الأداة في اللغة العربية وطريقة تناولها لهذه الأدوات بالنحو العربي الكلاسيكي، مقارنا إياها بالمقاربات

[1] غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د ط، 1980، ص11 وما بعدها

الحديثة خاصة في الدراسات الأوروبية، ويقدم بعض الانتقادات للدراسات التقليدية في تحليل أدوات التعريف والتنكير.

وكما تحدث عن وظائف هذه الأدوات وكيف تساعد في تحديد هوية الاسم نكرة أو معرفة، وتأثير السياق على المعنى حيث يمكن أن يتحول بين التحديد والتعميم وفقًا للتركيب اللغوي[1].

الباب الثاني تطرق فيه إلى مقولة التعريف والتنكير ووظائفها النحوية في اللغة العربية، حيث قدم ملاحظات تمهيدية قبل الدخول إلى الفصول، بيّن ارتباط الأداة بوظيفتها من خلال التعبير عن التعليف والتنكير، فالتدرجات الدلالية المرتبطة بالأداة ليست نتيجة عن الأداة وحدها، بل هي نتيجة لتفاعلها مع خصائص الاسم نفسه، كما أشار إلى القسم الوظيفي الجملة، حيث تفهم وظيفة الأداة انطلاقا من الدور الذي تؤديه في النظام اللغوي باعتبارها علاقة رياضية.

وقد تبنى هذا الموقف الوظيفي مدرسة "براغ" مؤكدة أن كل ظاهرة لغوية ينبغي أن تدرس ضمن النظام الذي تنتمي إليه لتحقيق فهم دقيق لوظيفتها، أما **الفصل الأول** تناول فيه مقولة التعريف والتنكير باعتبارها فرضية أساسية في اللغة العربية إذ إن خاصية الأداة في العربية ترتبط بالأسماء والصفات في معناها الواسع، بخلاف ما نجده في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حيث تعبر عن أدوات التعريف بشكل مختلف مثل "الكتاب الكبير" " The Big book" / "Le Grande Livre"، كما سعى إلى كشف خصائص استعمال الأدلة داخل النظام النحوي العربي معتمداً على التحليل البنيوي الوظيفي الذي يتعامل مع الظاهرة اللغوية بوصفها عنصراً منذمجاً في نظام لغوي متكامل، حيث توصل إلى أن بناء التراكيب اللغوية

[1] ينظر: غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص93 وما بعدها

في العربية عملية معقدة، يشترك فيها التكوين الصرفي والعوامل النظمية وفق مبادئ دلالية ووظيفية تبرز أهمية الأداة في ضبط المعنى داخل السياق.

في **الفصل الثاني** تناول فيه التركيب الإسنادي في ضوء مقولة التعريف والتنكير، مفرقاً بين النوعين من التراكيب الإسنادية.

1. تراكيب اسمية مثل: أنا جالس.
2. تراكيب فعلية مثل: جلس زيد.

ثم حللها من منظور بنيوي وظيفي، وقد بيّن الدراسة أن الفعل يفهم نحويا لا صرفيا فقط وأن نشوء الإسناد مرتبط بمقولة التعريف والتنكير، إذ توجد أسماء معرفة بطبيعتها مثل الضمائر، أسماء العلم، وأسماء الإشارة، وأخرى تحتاج إلى أداة تعريف "الـ".

أظهر الأمثلة المأخوذة من كتاب "قادة الفكر" لـ (طه حسين) وصحة النموذج التحليلي المعتمد؛ حيث تتشكل التراكيب الاسمية ضمن أنماط ثابتة دون أن تتأثر بالإعراب أو الجنس. كما ركز على نموذج **(اسم + اسم)** وعلاقته بالتعريف والتنكير، موضحاً أن اختلاف سمتي الاسمين يلعب دوراً أساسياً في بناء المركب الاسمي، إضافة إلى أهمية هذه الفروق في حال تدخل الأفعال المساعدة مثل: "كان وأخواتها" التي تعبر عن الزمن دون أن تغير الطابع الإسمي المركب[1].

الفصل الثالث تحدث فيه عن التركيب الوصفي في ضوء مقولة التعريف والتنكير مقارنا بالتراكيب الإسنادية، من خلال تحليل 5287 تركيباً لغوياً من كتاب "قادة الفكر"، وجد أن 2712 منها كانت وصفية و422 فقط إسنادية، أوضحت الدراسة أن التراكيب الوصفية تبنى من اتحاد الأسماء معرفة أو مضافة إلى أدوات تعريف، وتُظهر سمات صرفية وتركيبية مميزة، بينما التراكيب الإسنادية لا يمكن اختزالها إلى اسم مفردة، بخلاف الوصفية التي تحتفظ بتطابقها مع اسم المفرد، وخلص التحليل إلى وجود تعادل وظيفي بين بعض العبارات

[1] ينظر: غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص105 وما بعدها

الوصفية والمفردات، كما عرض نماذج تحليلية تبرز فروق للتطابق الصرفي والنحوي وتبين كيف تؤدي هذه المقولات إلى تحول الجملة أو منع تكونها.

الفصل الرابع أشار إلى مركب الإضافة حيث يمثل نظاما خاصا في التعبير عن المعنى النحوي، فتكون بعض الأسماء محايدة من حيث التعريف والتنكير، ويؤدي هذا الحياد دورا وظيفيا مهما في بناء الجملة.

وركز على علاقة العربية بتركيب الإضافة وميّز ما مع التركيب الإسنادي من حيث البنية الدلالية، ويشير إلى أن تحديد التعريف أو التنكير في الإضافة لا يعتمد فقط على الجزء الثاني (الإضافة)، بل على السياق الكلّي ومعنى العبارة كما يوضح أنواع الإضافة (اسمية، وصفية، ومصدرية) وخصائص كل منها في التعبير عن المقولة، كما وظف تطبيقاً لنموذج تحويلي وظيفي واستخدم مفاهيم (سيما دلالية والعناصر النحوية في مواقع معينةEl ، En)، وبيّن أن تركيب الإضافة في العربية لا يفهم إلا بمراعات الوظائف السياقية والعلاقة بين البنية والدلالة كما اختلفت البنية الاسمية عن المصدرية والصفاتية.

الفصل الخامس أشار فيه إلى مفارقات نظرية وقدم فيها بنية تفسيرية متماسكة، حيث تكشف عن الحاجة إلى توسيع النموذج ليشمل مؤثرات إعرابية وسياقية وصوتية، مراعاة الظواهر التي لا تنطبق عليها النماذج، وتطوير مقياس كمي لمدى نجاح النموذج في التفسير مع إعادة تقييم دور المقولة الاسمية وعلاقتها بمستوى الجملة لا على مستوى العبارة فقط.

الباب الثالث قُسِّم إلى أربع فصول[1]:

الفصل الأول بعنوان "**الأداة كعنصر في التركيب الوصفي**" من منظور دلالي مركزا على التعريف والتنكير، فميَّز بين مضمون الأداة (المعنى) وصيغتها (الشكل الصرفي)، حيث طرح تحليلا تفصيليا للأداة باعتبارها وحدة لغوية تتكون من سمات دلالية (1 وn و

[1] ينظر: غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص122 وما بعدها

ø) تظهر ضمن صيغ الكلمات، ويَعرِضُ المنهج المُتَّبع في التحليل وهو التحليل الثنائي القائم على تحديد المعارضات الثنائية بين صيغ الكلمات لتصنيفها إلى نماذج صرفية مميزة تعتبِّر من التعريف والتنكير.

الفصل الثاني تناول فكرة صيغ الأسماء في اللغة العربية إلى معارف ونكرات بناء على مقولة التعريف والتنكير من خلال تحليل الصبغ الصرفية للأسماء ودورها في التركيب النحوي، خاصة في المُرَكَّب الإسنادي الإسمي.

الفصل الثالث يعالج مقولة التعريف بوصفها وسيلة بنيوية ودلالية تتوسط بين الضمير والاسم والفعل مبرزا دور "ال" في التبديل بين هذه العناصر في تنظيم البنية النحوية للجملة العربية عبر نماذج فرضية توضح العلاقة بين البنية والدلالة.

الفصل الرابع كانت الدراسة في هذا الفصل تفصيلا لأداة التعريف والتنكير وغيابها في العربية والتي تشكل نظاما صرفيا ثلاثيا يُعبِّر من خلاله عن معاني التعريف والتنكير والاقتران، وتتحقَّقُ هذه القيم النحوية عبر مورفيمات متقطعة في أول وآخر الكلمة، مما يجعل غياب الأداة بدورها علامة ذات وظيفة دلالية لا مجرد غياب شكلي.

أ/ب/ز)_ مميزات الكتاب: يتميز كتاب نظرية ادوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي عن كتب النحو واللسانيات بمميزات عديدة منها[1]:

- الكتاب منظم تنظيم محكم: اذ يعرض المؤلف أفكاره بشكل تدريجي مما يجعله سهل الفهم نسبيا رغم عمقه فهو يجمع بين التنظير والتطبيق؛ حيث يطبق فيه مبادئ النظرية باستعمال المركبات الإسنادية والصيغ الصرفية وفق معادلات رياضية باللغة الإنجليزية والفرنسية.
- يقدم نظرية متكاملة لأدوات التعريف والتنكير وتحليلها بطريقة منهجية تمكن الباحث من دراسة النصوص العربية القديمة والحديثة.

[1] ينظر: غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص135 وما بعدها

- يعد من المحاولات المهمة التي تسعى إلى إقامة جسر بين النحو العربي التقليدي والنحو الوظيفي الحديث.
- إضافة جديدة للمكتبة العربية؛ فهو من الكتب القليلة التي تناقش التعريف والتنكير بهذا العمق مما يجعله مرجعا هاما للباحثين في النحو الوظيفي.

أ/ب/ح)_ مآخذ الكتاب:

رغم الأهمية والمميزات التي يشتمل عليها هذا الكتاب إلا أننا نلحظ عليه بعض المآخذ تتمثل في:

- استعماله لغة علمية معقدة وصعبة للفهم إلا على المتخصصين والباحثين مع أنه ألف في العصر الحديث.
- يناقش أدوات التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى ولكنه في الجانب التطبيقي استعمل اللغة الإنجليزية والفرنسية ولم يطبق على اللغة العربية مثل آيات من القرءان الكريم أو كلام العرب (شعر).

وقد ختم المؤلف كتابه بعدد من المراجع التي أثرت البحث وأسهمت في توسيع أفكاره؛ إذ تنوعت هذه الأخيرة بين مراجع سوفياتية وأجنبية وعربية.

4_ التوظيف التحليلي لنظرية غابوتشان في أدوات التعريف:

أ)_ تصنيف أدوات التعريف عند غابوتشان وتطبيقها:

تكون الدراسة التطبيقية في هذا الفصل بمثابة مقاربة تحليلية لما تم تناوله في الجانب النظري؛ وذلك من خلال تطبيقه على كتاب "نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي" لغارتشيا غابوتشان، وتتمثل هذه المقاربة في تصنيفات أدوات التعريف عند غارتشيا وما يقابلها لدى النحويين العرب، ثم نجري تطبيقاً لمنظورها في تمييز المعنى الوظيفي، لنصل إلى نقاط التقاطع بين التحليل النظرية والنحو العربي، مع تدعيم ذلك بأمثلة

لغابوتشان ونجد لها أصولا منهجية عند سيبويه وابن هشام، وأيضاً الإشارة إلى أوجه الاختلاف مع إعادة تأويلها، لنخلص في النهاية إلى بيان قيمة هذه النظرية في فهم الكلام (الخطاب) العربي.[1]

أنواع "ال" التعريف عند غابوتشان	ما يقابلها من تسمية في النحو العربي	التطبيق عند غابوتشان	تحليلها وفق التطبيق الذي افترضه غابوتشان	الصفحة
الذكر "الشيء المذكور المعلوم"	العهد الذِّكري	مثلا:« وَٱلۡأَرۡضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٖۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ٣٥»	ويصف علماء القواعد العرب مثل هذه الأداة بأنها اداة تعريف للاسم الذي يشير إلى شيء معلوم بالذكر (271، ص50) ويقابل هذا شكل كامل مصطلح "أداة التكرار" الذي يستعمل في علم اللغة الأوروبي.	

[1] غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د ط، 1980، ص54_55، بتصرف

"ال العهدية"	القصد "الشيء المعلوم المقصود"	العهد الذهني	مثلا: "جاء القاضي" حيث يكون الاسم المعرف بـ "ال" معلوما بتداعٍ معين ما	ويحدد "ابن هشام" ذلك بتوله إنه يتم إذا كان هذا الشيء معلوما للمتكلم والسامع في الموقف الكلامي الراهن (271، ص50).	ص 54 - 55
	الحضور او الوجود "ويرتبط به الشيء المعلوم الحاضر"	العهد الحضوري	مثلا: "جاءني هذا الرجل"	حيث يكون الاسم (الرجل) معرفا بـ "ال" لأنه يشير إلى شيء معلوم لأنه حاضر لدى عملية الأخبار الراهنة ويمكن الإشارة إليه.	

حلّل **غارتشيا** معنى استعمال أداة التعريف فذكر أن الشيء يصبح معلوما بتأثير عدة عوامل أساسية وهي: الذكر والقصد والحضور (الوجود)؛ نفصلها على النحو الآتي:

- **فالذكر**: أو ما يقابله في اللسانيات (أداة التكرار) هو أن يكون الشيء معلوما مذكورا سابقا وقد لامثّل لذلك بقوله تعالى: :« وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَب» (النور: 35)؛ نلاحظ أن في الآية الكريمة ذُكر "مصباح" نكرة ثم تكررت اللفظة معرفة بقوله تعالى: "المصباح في زجاجة" وكذلك الأمر مع "الزجاجة" ظهور(ال) التعريف يدل على "**العهد الذِّكري**"؛ أي إن التعريف يرجع إلى ما ذُكر مسبقا في الكلمة نفسِها، وهذا ما يتوافق مع الباحثين العرب "سيبويه وابن هشام".

- **القصد:** يرتبط به الشيء المعلوم المقصود، كما هو ممثل بقوله: "جاءني القاضي" حيث يكون الاسم المعرف بـ "ال" معلوما بتداعٍ معين؛ أي عن طريق نوع خاص من الانتقال الذّهني بين الأفكار بشكل غير محدد تماما، فنلاحظ أن "القاضي" جاء معرف بأداة التعريف "ال" ويفهم السامع أن المقصود به شخص محدد لا أي قاضي على وجه العموم، بل قاضي معلوم معروف للمتكلم والسامع مع توفر شرط الموقف الكلامي، مدعوما بقول ابن هشام: "حيث يتحقق الشرط إذا كان هذا الشيء معلوما للمتكلم والسامع في الموقف الكلامي الراهن"، وهذا ما يسمى "بالعهد العهد الذهني".
- **الحضور (الوجود):** يرتبط به الشيء المعلوم المقصود، فمثال ذلك عند "غارتشيا": "جاءني هذا الرجل"، فأداة التعريف "ال" تُعرّف الشيء المعلوم وهو حاضر أي موجود أمامك في عملية الإخبار، وهكذا تتحقق صيغة الإشارة إليه أثناء الكلام، "الرجل" شخص معروف قريب من المتكلم ويمكن أن نراه ونسير إليه.

أنواع "الـ" التعريف عند غابوتشان	ما يقابلها من تسمية في النحو العربي	التطبيق عند غابوتشان	تحليلها وفق التطبيق الذي افترضه غابوتشان

	أداة جنس للتعميم الفعلي، تستعمل مع الإسم الذي يفيد صنفاً معيناً من الأشياء ويستغرق حينئذ أي جزء من هذا الصنف.	استغراقيته: _إما أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس. _إما لاستغراق جميع خصائصه.	مثلا: " وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ٢٨" (النساء: 28)	يبرز الإسم الإنسان كتسمية لصنف كامل من الأشياء المتماثلة، ويستغرق فعلياً جميع أجزاء هذا الصنف، ويقصد هذا كما يلاحظ ابن هشام أن كل واحد من جنس الإنسان يعتبر ضعيفاً.
"ال العهدية"	أداة جنس للتعميم المجازي تستعمل مع الاسم الذي يفيد صنفاً من الأشياء، لا من حيث الاستغراق الحقيقي لجميع أجزاء هذا الصنف، بل من حيث الإشارة إلى الحقائق المميزة العامة لأجزاء هذا الصنف.	لبيان الحقيقة: هي التي تبين حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته.	مثلا: "**الرجل أفضل من المرأة**".	يقصد من اسمي "**الرجل**" و "**المرأة**" الخصائص العامة لهذين الجنسين وليس مجمل أفراد معنيين، ويتصف "**رجل**" معين أو "**امرأة**" معينة بل يقصد أن واحداً ما من الرجال أفضل من واحدٍ ما من النساء. (273، ص113)

	أداة جنس للتعبير عن تعيين المادة: تستعمل مع الاسم الذي يفيد مادة أو صفة الأشياء المتماثلة.		مثلا: "وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ" (الأنبياء: 30)	يأخذ الاسم "الماء" الأداة "ال" لا لأنه يقصد به أن يستغرق أشياء ما متماثلة أو خصائصها، بل لأنه يفيد مادة معينة فيعتبر التعبير عن المادة كذلك بمثابة تعميم من نوع خاص.[1]

اكتسبت النظرية التي طورها النحاة حول الاستعمال الدلالي لأداة التعريف "ال" أهمية خاصة حيث إنها تستعمل أحيانا بمعنى التعميم وتعرف في هذا السياق بأداة الجنس ولها خصائص التحليل الدلالي الدقيق، تميزت بثلاثة أنواع رئيسة لاستعمالها نذكرها كالآتي:

- **الجنس للتعميم الفعلي:** تستعمل مع الاسم الذي يفيد صنفاً معيناً من الأشياء ويستغرق حينئذ أي جزء من هذا الصنف، مثلاً:" وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ٢٨" (النساء: 28)؛ حيث يبرز الاسم "الإنسان" كتسمية لصنف كامل من الأشياء المتماثلة

[1] غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص56_57

ويستغرق فعلياً جميع أجزاء هذا الصنف، ويقصد هنا كما يلاحظ ابن هشام أن "كل واحد من جنس الإنسان يعتبر ضعيفا".

- أداة جنس للتعميم المجازي: تستعمل مع الاسم الذي يفيد صنفًا من الأشياء لا من حيث الاستغراق الحقيقي لجميع أجزاء المتماثلة مثل: "الرجل الأفضل من المرأة"؛ حيث يقصد من اسمي "الرجل" و "المرأة" الخصائص العامة لهذين الصنفين وليس مجمل أفراد معينين، ويتصف شرح هذه الظاهرة بالأهمية عند ابن هشام، وفي هذا المثال لا يقصد "رجل" معين أو "امرأة" معينة بل يقصد أن واحدا ما من الرجال أفضل من واحدة ما من النساء.

نلاحظ أن بعض علماء القواعد العرب النحاة كسيبويه وابن هشام يعرّفون هذه الأداة أنها أداة جنس بحتة؛ أي تدخل الاسم بعدها في معنى يشمل جميع أفراده على وجه الحقيقة لا مجاز، وينطلق من مثل هذا المبدأ مثلاً: ابن هشام في أحد أعماله (273–ص113) مع أنه في عمل آخر (271–ص50) ينظر إليها على أنها أحد أنواع أداة الجنس معمّمة.

- **أداة جنس للتعبير عن تعيين المادة:** وتستعمل مع الاسم الذي يفيد مادة أو صفة الأشياء المتماثلة مثلاً: "وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ" (الأنبياء: 30)؛ حيث يأخذ الاسم "الماء" الأداة "ال" لا لأنه يقصد به أن يستغرق أشياء ما متماثلة أو خصائصه بل لأنه يفيد مادة معينة، فيعتبر التعبير عن المادة كذلك بمثابة تعميم من نوع خاص، هذا النوع من علاماته يبين أن الاسم المعرّف بـ "ال" يمكن استبداله بكلمة[1] "كل" دون تغير المعنى، كما في قوله تعالى: " خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ٢٨" (النساء: 28) فلو قيل: "خُلِق كل إنسان ضعيفًا" لصح ذلك، كما يلاحظ أيضًا إمكانية التوافق الشكلي في استخدام الاسم الموصول مع اسم مفرد مثل: "أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ

[1] غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص57_58

عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ ٣١" (النور: 31)؛ فالاسم الموصول في جمع "الذين" استعمل مع صيغة المفرد الذي استخدم بمعنى التعميم أي كل الأطفال، كما نلاحظ الشبه الدقيق مع مقولة أسماء الجمع في اللغة الإنجليزية مثل: استخدام كلمات "Pepole و Govornment" وتعامل معاملة الجمع رغم أنها مفردة شكلًا.

- **أما أداة الجنس للتعميم المجازي:** _النمط الثاني_ فيشير النحاة أنه يمكن استخدام "كل" أيضًا فيها واستبدالها مع الاسم المعرف، لكنها ممكنة في السياقات المجازية غير الحقيقية، فمثلاً: "أنت الرجل" "you are a man"؛ يمكن القول: "أنت كل الرجال"بمعنى "أنت الرجل الحقيقي" بالإنجليزية: "you ara a true men".

أما الصنف أو النمط الثالث لأداة الجنس

- **أداة الجنس للتعبير عن تعيين المادة:** يُمتنع استبدال الاسم المعرف بكلمة "كل" لا في المعنى الحقيقي ولا المجازي، عوضا عن: "وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۖ" (الأنبياء: 30) لا يمكن القول: "وجعلنا من كل الماء شيء حي" لأن الماء يدل على مادة مجردة عامة، ودخول "كل" يغير دلالة المعنى إلى عكس ذلك أي كمية محددة، وأضاف النحاة اهتمامهم بسمات شكلية تميز هذا النوع كإمكانية وصف الاسم المعرف بـ "ال" في الجملة دون إضافة الاسم الموصول "الذي" مثلا: "ما ينبغي للرجل يشبهك" و "كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۚ٥" (الجمعة: 5) فاسما ا"لرجل" و "الحمار" مضافتان دون اسم موصول "اللذان" يشتملان على أداة التعميم "ال"، حيث يؤكد ابن يعيش أن مثل هذه الأسماء رغم اشتمالها على الأداة «ألـ» (لا يمكن أن تُنعت بأسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة) فالتعبير عن الفكرة يتغير بتغير الأداة "ال".

وقد وظّف غابوتشان أراء النحويين في ترتيب أدوات تعريف الاسم وتنوّع وجهات النظر وذلك لاختلاف طرائق الاستدلال، فمدرسة البصرة اتبعت سيبويه وترى أن الضمير الشخصي هو الأعلى في التعريف "أعرف المعارف" يليه اسم العَلم ثم اسم الإشارة، ويعللون ضعف تعريف اسم العَلم بأنه يعرف بالوصف لا بالذات، وهذا ما يضعفه دلاليا وهي علامة لضعف معنى التعريف.

أما نحويو الكوفة يرون أن الاسم العلم هو الأكثر تعريفاً يليه الضمير الشخصي ثم اسم الإشارة يحكمون على أن الضمير قد يستخدم مع أسماء نكرة مما يضعف دلالته التعريفية، حيث يلاحظ أن هذا الرأي ركز على جانب التسمية دون مراعاة الوظائف السياقية في الجملة.

من جهة أخرى يقدم ابن السراج رأيه المخالف للرأيين السابقين حيث يعتبر اسم الإشارة الأشد تعريفا لأنه يجمع بين التعريف المعنوي والبصري عكس غيره من المعارف التي تعتمد على الجانب المعنوي فقط، وطرحه هذا يركز فيه على البعد الدلالي أكثر من التحليل اللغوي البنيوي.

ب)_ الدلالة المرجعية للتنكير:

ناقش غابوتشان طرحاً بخصوص التنكير موظفاً آراء مختلفة من النحاة التقليديين كالأشموني ونحاة معاصرين من مثل: إبراهيم مصطفى وإبراهيم السمرائي.

يرى الأشموني أن التنوين أداة تنكير لكن هذا الرأي ظل محدوداً في التراث، أما إبراهيم مصطفى وإبراهيم السامرائي يرون أن التنوين بوضوح علامة تنكير، ويبررون الرأي بعدم إمكانية اجتماع "أل" والتنوين في كلمة واحدة، ويطرح احتمال أن التنوين كان في

الأصل أداة تعريف، ثم استبدلت بـ "أل" فإبراهيم مصطفى يرى أن التنوين أداة تنكير واضحة الوظيفة، ويوافقه السامرائي بموقفه أن التنوين و "أل" لا يجتمعان لأنهما يؤديان نفس الوظيفة.

كما أضاف نظرة "سيلفيلتر دي ساسي" المتأثر بالنحو العربي التقليدي؛ حيث إنه تابع الرؤية النحوية العربية التي لا تعتبر التنوين أداة تنكير عامة بل مرتبط بحالات خاصة كالأسماء الممنوعة من الصرف.

دي ساسي مستدلاً بشروح نحويين ومستشرقين قبله اعتبر تنوين التنكير دالاً على تغير في دلالة الاسم مثل كلمة "أمسٌ" التي تتحول من يوم معروف إلى يوم غير محدد، أو اسم العلم "إبراهيم" الذي يفقد خصوصيته ويدل على رجل مجهول.

كما أنه دي ساسي دخل في نقاش مع مستشرق آخر "غادا ليولي" الذي يرى أن التنوين أداة عامة لتعريف الإعراب وليس فقط للتنكير، وميز بذلك تنوين التنكير وتنوين الإعراب في مثل: "زيدٌ" و "نوحٌ".[1]

2)_ مقاربة السياق في تحديد التعريف:

أ)_ توظيف منظور غابوتشان في تمييز المعنى الوظيفي النحوي:

تتمثل الدلالة المرجعية للتعريف عند غابوتشان في التركيز على العلاقة بين أدوات التعريف والأشياء التي تشير إليها في الواقع وكيفية استخدامها في تحديد مرجعية المفردات داخل السياق اللغوي.

أدوات التعريف	الأمثلة	الدلالة المرجعية	الصفحة

[1] ينظر، غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص63_64

	"ال" أدت تعريف عن شيء معلوم	جاء القاضي	قدرت أداة التعريف على تحديد المرجع في الجملة الشرط أن يكون معلوما بين المتكلم والسامع	54
"ال"	أدات تعبير عن صنف معين للأشياء	قال تعالى: " وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ٢٨" (النساء: 28)	تتمثل الدلالة المرجعية في علمه إنسان في قدرته على استغراق جميع أجزاء هذا الصنف	56
أسماء الإشارة	إن تعريف الإسم الذي يشير إلى شيء معلوم حاضر لا يتحدد إلا بعد اسم الإشارة.	جاءني هذا الرجل	تعود الدلالة المرجعية في أسماء الإشارة إلى قرب أو بعد الأماكن وقدرته على تحديد المرجع.[1]	55

من خلال الجدول يتبين أن غابوتشان ناقش أدوات التعريف باعتبارها وسائل دلالية تعبر عن تحديد المرجع في الجملة، مما يربط بين الشكل النحوي والمعنى المرجعي، وتبرز أهمية هذه الأدوات في تحقيق وضوح الإشارة إلى المفردات أو الأشخاص أو الأشياء، كما يبحث عن كيفية عمل هذه الأدوات ضمن السياق اللغوي الذي يؤدي دورا حاسما في تحديد الدلالة المرجعية؛ حيث يمكن لأداة واحدة أن تحمل دلالات مختلفة حسب موقعها في الجملة وحسب المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع، مثل استخدام أداة تعريف "ال" لتعيين مرجع معروف سابقاً في السياق، وقد تحمل دلالة جنسية أي تعبر عن صنف معين للأشياء، كما

[1] غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص54_55_56

تفيد الاستغراق في حالات أخرى وكذلك استخدام أسماء الأعلام فهي تعين المرجع دون قرينة، فلها مرجع معين ومحدد وقد يتغير بحسب السياقات التي يريد فيها.

وأيضا قدرة الضمائر وأسماء الإشارة في تحديد المرجع في الجملة بدقة، ومنه فإن الدلالة المرجعية بالمنظور الغابوتشاني قدرة أدوات التعريف على تحديد المرجع المشار إليه بدقة مما يجعلها تؤدي دورا محوريا في فهم المعنى اللغوي والنحوي في اللغة العربية.[1]

	المعارف عند غابوتشان	ما يقابلها عند العرب	تحليلها وفق التطبيق الذي افترضه غابوتشان	الصفحة
المعنى الأصلي للتعريف	الضمائر أسماء الأعلام أسماء الإشارة الأسماء الموصولة	الضمير العلم الإشارة الموصولة ذو الأداة	يتميز الصنف خاص للأسماء التي يكون وجود معنى التعريف فيها ضرورياً لوجودها وقيامها بوظيفتها في اللغة وتتمتع هذه الكلمات بمعنى التعريف بطبيعتها وبالإمكان أن تسمى هذا المعنى للتعريف المعنى الأصلي للتعريف إن الضمائر الشخصية وأسماء العلم وما يسمى بالأسماء المجردة التي يدخل فيها أسماء الإشارة والأسماء الموصولة تعتبر أسماء ذات معنى أصلي للتعريف في اللغة العربية[2].	50

[1] ينظر: غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص54_55_56

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص51

الواضح من الجدول وجود صنف خاص من الأسماء في اللغة العربية الفصحى يتميز بوجود معنى التعريف وهو ضروري لقيامها بوظيفتها اللغوية، وتتمتع هذه الكلمات بمعنى التعريف بطبيعتها وتشمل الضمائر أسماء الأعلام، الأسماء الموصولة، أسماء الإشارة أي لا تحتاج إلى أدوات تعريف خارجية لتعيّن مسماها، وإنما لها القدرة على التعريف بذاتها ويطلق على هذا النوع من التعريف المعنى الأصلي للتعريف.

	المعارف عند غابوتشان	ما يقابلها عند العرب	تحليلها وفق التطبيق الذي افترضه غابوتشان	الصفحة
المعنى الاشتقاقي للتعريف (غير أصلي)	المعرف بالإضافة النكرة المقصودة بالنداء	المعرف بالإضافة النكرة المقصودة بالنداء	ويتميز ضمن هذا الصنف من الأسماء العامة التي تكون في البدء نكرت ثم تصبح معارف بنتيجة تأثير عوامل لغوية معروفة ويبدو أنه يقصد أن الأسماء العامة يمكنها وظيفياً أن تحل محل أي اسم يتمتع بمعنى التعريف في طبيعته، ويدخل هكذا في عداد المثل هذه الأسماء المعارف بشكل أساسي للاسم المعرف بأداة التعريف، والاسم الذي يدخل في التركيب الإضافي بمثابة الجزء الأول منه حين يكون الجزء الثاني اسم معرفة، يدخل في هذه المقولة أسماء المعارف أيضاً الاسم ضمن تركيب النداء.	

يتبين من الجدول وجود صنف من الأسماء العامة التي تكون في البدء نكرات ثم تكتسب التعريف من خلال تأثير عوامل لغوية معروفة كالتركيب والسياق وأدوات التعريف مثل: دخول "ال" على الاسم النكرة فيكتسب التعريف وهذا ما نجده عند نحاة العربية، قال سيبويه: "إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته"[1]، ويتبين من هذا القول أن دخول الألف واللام على الاسم النكرة تكسبه التعريف والتعيين، وكذلك

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص5

بالنسبة إلى التركيب الإضافي فهو اسم نكرة أضيف إلى أحد المعارف فاكتسب التعريف بهذه الإضافة، وهذا أيضا له وجود في النحو العربي و "المضاف يتعرف بالمضاف إليه سواء أضيف إلى اسم مفرد أم جملة"[1]؛ أي أن التعريف بالإضافة مرتبط بما أضيف إليه.

أما تركيب النداء فيكتسب التعريف من كونه مقصودا بالنداء "إذا قصدت من النكرة معينًا ناديته بما أصبح معرفةً بهذا النداء"[2]؛ فكلمة "شرطي" نكرة ولكن إذا خاطبت بها شرطيا أمامك فقلت "يا شرطي" صارت معرفةً وعُوملت معاملة المعارف المفردة وسميت النكرة المقصودة بالنداء.

مما سبق نخلص إلى أن غابوتشان صنف المعارف إلى صنفين؛ الصنف الأول: **وهو المعنى الأصلي للتعريف** فيتمثل في الضمائر وأسماء الأعلام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أما الصنف الثاني فهو **المعنى الاشتقاقي للتعريف (غير أصلي)** ويتمثل في المعرف بالإضافة والنكرة المقصود بالنداء حيث يتوافق تصنيفه مع قواعد النحو العربي.[3]

ب)_ تقاطع تحليل الغابوتشاني مع النحو العربي ابن هشام: تصنف أدوات الربط مثل "الـ" والأسماء الموصول وأسماء الإشارة من القضايا التي يتناولها ابن هشام من منظور تقعيدي تراثي دقيق، بينما درسها المستشرق الألماني غابوتشان من زاوية لسانية حديثة تركز على الوظيفة والسياق والجمع بين منظوريهما يساعدنا في الجمع بين تحليلهما في إبراز أوجه الاختلاف والتوافق بين النظرة التراثية واللسانية الحديثة.

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص135

[2] سعيد الأفغاني، الموجز في القواعد العربية، ص109

[3] ينظر، غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص51

ب/ أ)_ حالات التوافق بين النظرية والتحليل النحوي العربي: الاسم عند ابن هشام ضربان: نكرة وهو ما شاع في جنس موجودٍ، كـ "رجل"، ومعرفة وهي ستة: "الضمير، العَلم اسم الإشارة، الموصول، صلة الموصول، ذو الأداة "

وتمثل هذه العناصر الستة الأساس الذي تقوم عليها النظرية المعتمدة في هذا البحث، ويمكن توضيحها من خلال المخطط الآتي[1]، من أجل تبيان حالات التوافق بين هذه النظرية والتحليل الغابوتشاني:

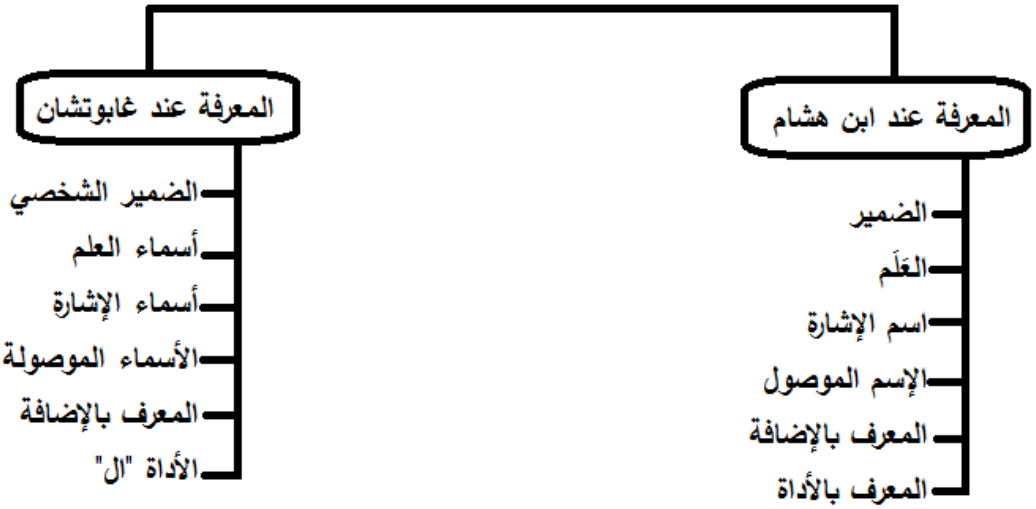

وقد فصّل ابن هشام في هذه العناصر بشكل موسَّع لذا سنركز هنا _فقط_ على النقاط التي تلتقي أو تتقاطع مع التحليل الغابوتشاني:[2]

1. **الضمير:** أَعْرَفُ المَعَارِف الستة وهو عبارة عن المتكلم (أنا) والمخاطب (أنت) والغائب (هو).

[1] أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004، ص96_111، بتصرف

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص101_108. بتصرف

2. **العَلَم:** وهو إما شخصي كـ "زيد" أو جنسي كـ"أسامة" أو اسما في المثال أو لقبا "كزين العابدين" أو كونية كـ "أبي عمرو".
3. **اسم الإشارة:** ينقسم حسب المشار إليه إلى ثلاث أقسام: المفرد، المثنى، والجمع
4. **الموصول (الأسماء الموصولة):** فالخاصة "الذي" للمذكر و"التي" للمؤنث و"اللاذان" لتثنية المذكر و"اللتان" لتثنية الجمع المؤنث.
5. **صلة الموصول:** فأما الصلة على ضربين: جملة وشبه جملة.
6. **ذو الأداة:** وهي "الـ" عند النحاة من مثل سيبويه لا اللام وحدها، في حين يخالفه الأخفش وتكون "للعهد".

ذو الأداة نحو: "الفرس" ،"الغلام".

في المسألة ثلاثة مذاهب:

- الأول أن المعرَّف "الـ" والألف أصل وهذا مذهب الخليل.
- الثاني أن المعرّف "الـ" والألف زائدة وهذا مذهب سيبويه.
- الثالث أن المعرّف "الـ" واللام وحدها وهذا مذهب الأخفش الأوسط.

إلا أن الشائع والمشهور بين النحويين أن أداة التعريف في العربية هي "الـ" بأكملها، أي أن الألف واللام أصليان من الأداة، ولا يصح الحكم على أحدهما زائدا بوظيفة التعري، وهذا ما اعتمدها غابوتشان في دراسته للغة العربية حيث تكلم على أداة التعريف "الـ" أنها عنصر صوتي تؤدي وظائف دلالية.

ب/ ب)_ حالات الاختلاف وإعادة التأويل: ما لاحظناه من نقاط التشابه بين تحليل غابوتشان وطرح ابن هشام في النظر إلى "الـ" باعتبارها أداة تعريف قائمة إلا أن التدقيق فيها كشف لنا مواطن الاختلاف التي تتعلق بمنطلق التدقيق التحليلي وآلياته، فإن ابن هشام يلتزم

بالإطار النحوي التراثي عكس من انطلق منه غابوتشان برؤية لسانية حديثة وهذا ما سنركز عليه في هذا العنصر.

1. الضمير: [1]

ينقسم إلى مستتر وبارز.

- فالمستتر: ينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه، فواجب الاستتار كالضمير المرفوع والفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ "أقوم"، أما المستتر جوازاً: كالضمير المرفوع بالفعل الغائب نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ" فيجوز لك أن تقول: "زيد قائم غلامه".
- البارز (الظاهر): وينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين:

فالمتصل: هو الذي لا يَسْتَقِل بنفسه كـ "تاء" "قمتُ"، المنفصل: هو الذي يستقل بنفسه كـ «أنا" و"أنت" و"هو"، وينقسم المتصل إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه.

فالأول كتاء "قمتُ" والثاني ككاف "أكرمتُ" والثالث كهاء "غلامهِ".

والمنفصل: إلى مرفوع الموضوع ومنصوبه: **فالمرفوع** اثنتا عشر كلمة: أنا، نحن، أنت، أنتِ، أنتما (للمثنى المذكر) أنتما للمثنى المؤنث، أنتم، أنتنّ، هو، هي، هما، هم، هنّ.

ولا تقع إلا في محل الرفع تقول: "أنا مؤمن" فأنا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع.

ومنصوبه: إثنتا عشرة كلمة أيضاً: إيّاي، إيّانا، إيّاك، إيّاك، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكن، إيّاه إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ. ولا تقع إلا في محل النصب، تقول: "إيّاك أكرمتُ" و "إياك"

[1] ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، نقلا عن سيبويه، كتاب، ج1، ص46

مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يعكس ذلك فلا تقول: "إيّايَ مؤمنٌ" و "أنت أكرمتُ" وعلى ذلك فقس الباقي.

إن التفاوت بين شرح ابن هشام وغابوتشان للضمير لا يخلص في التقسيم فقط، بل تعدّى ذلك إلى اختلاف المنهج والرؤية اللغوية، فابن هشام يمثل المدرسة النحوية التراثية حيث ينطلق من ثنائية اللفظ والمعنى ضمن إطارها الإعرابي، والضمائر تفهم كوحدات لغوية تؤدي وظائف نحوية (الرفع والنصب والجر) فتُقَيّدُ بالقواعد الصارمة في استعمالها، وهكذا يحكم عليها بالوجوب أو الجواز وفق ما يقصده السياق النحوي. أما غابوتشان فقد مثّل اتجاها لسانيا وظيفيا تداوليا، فلم يقف عند موقع الضمير ونوعه بل إلى تأويل وجوده أو غيابه وتأثيره في بنية الجملة.

2. **العَلَم:** ينقسم إلى قسمين[1]:

- **عَلَم شخص:** كـ "زيدٌ".
- **علم جنس:** "أسامة" للأسد، "ثعالة" للثعلب، و"ذؤالة" للذئب.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب:

- **فالمفرد:** "زيد" و "أسامة"
- **والمركب** ثلاثة أقسام:

❖ **مركب تركيب إضافة:** "عبد الله"، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزئه بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثاني بالإضافة دائما.

[1]ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص99_100

- **مركب تركيب المزج:** "بعلبك" و "سيبويه"، حكمه: أن يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا.
- **مركب تركيب إسنادي:** هو ما كان جملة في الأصل مثل "شاب قَرْنَاهَا" وحكمه: أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل، وينقسم إلى "اسم كُنْيَة" و "لقب" وذلك لأنه إن بدئ بـ "أب" أو "أمٍّ" كان كنيته كـ "أبي بكر" و "أمّ بكر" و "أبي عمرو" و "أمّ عمرو".

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كان مضافين كـ "عبد الله زين العابدين" أو كان الأمر بالعكس كـ "عبد الله قُفّة" وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه إما على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وإن كان مفردين كـ "زيد قُفّة".

الكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين: أحدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يجيزون الإضافة والصحيح الأول اتباع أقيسة من الإضافة والإضافة أكثر.

اسم العَلَم عند ابن هشام رؤية قائمة على تصنيفات ترتكز على معيار الشكل والتركيب، حيث يُصَنَّف العَلَم إلى شخصي وجنسي ومفرد ومركب مفصِّلا في أحكام المركب الإضافي والمزجي والإسنادي، مع ضبط العلاقة الإعرابية في التقديم والتأخير بين الاسم واللقب والكنية، فالنظرية ذات تصور محكم بمنطق النحو الذي يرى أن التركيب تابع للقواعد النحوية الثابتة، أما غابوتشان فإنه لا ينظر إلى اسم العَلَم بنية جامدة لكنه يصفه كوحدة مرجعية تؤدي وظيفة داخل الخطاب لهذا لم يعنيها كثيرا نحو نوع التركيب إضافي مزجي إسنادي بقدر ما يهمه سياق الاستعمال والإحالة المرجعية في ذهن المتكلم، معناه أن هذا التصور لا يخضع لقيود نحوية بل يركز على مقصد المتكلم لأن الاختلاف بينهما ليس اختلافًا شكليًا فقط، بل هو اختلاف منهجي أيضا.

3. اسم الإشارة: ينقسم إلى خمسة أصناف:[1]

- **الاسم المذكر:** له لفظة واحدة وهي "ذا" .
- **وللمفرد المؤنث:** فيه عشرة ألفاظ، خمسة مبدوءة بالذال: وهي "ذي، ذهي (بالإشباع)، وذِهِ بالكسر، وذهْ بالإسكان، وذاتُ وهي أغربهم، وَالْمَشْهورُ "ذَاتَ" بِمَعْنَى صَاحِبَهُ كَقَوْلِكَ: "ذَاتُ جَمَالٍ" أَوْ بِمَعْنَى "الَّتِي" فِي لُغَةِ بَعْضِ طَيءٍ.

حَكَى الْفَرَّاءُ: "بِالْفَضْلِ ذو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهَا"؛ أي التي أكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاثة استعمالات وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: "تِي، تِهِي بالإشباع، وتهِ بالكسر، وتهْ بالإسكان، وتا".

- **لتثنيّة المذكّر:** "دانُ" بالألف رفعًا كقوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ" (القصص: 36)، و "ذَيْنِ" بالياء جرًّا ونصبًا، كقوله تعالى: "رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ" (فصلت: 29).
- **لتثنيّة المؤنّث:** "تانِ" بالألف رفعًا كقولك: "جاءتني هَاتَانِ" و "هاتَيْنِ" بالياء جرًّا ونصبًا كقوله تعالى: "إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ" (القصص: 27).
- **الجمع المذكر والمؤنث:** "أولَاءِ"، قال تعالى: " وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ" (النور:51)، وقال تعالى: " هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى" (هود: 87)، وبنو تميمٍ يقولون "أُولَى" بالقصر، وقد أشار ابن هشام إلى هذه اللغة بما ذكره من أن اللام لا تلحقه في لغة من مَدّهَ، ثم المُشار إليه إما أن يكون قريبا أو بعيدًا.

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ومقروناً بـ "ها" التنبية جوازاً، تقول "جاءني هذا" و "جاءني ذا"، ويُعلمُ أن التنبية تُلحِق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته كم تلحقه "لام البعد"، وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من

[1] ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص101_102

اللام نحو: "ذاك" أو مقرونة بها نحو: "ذلك"، وتمنع اللام عند ابن هشام في ثلاثة مسائل هي:

- إحداها المثنى: تقول "ذانِك" و "تانِك" ولا يقول" "ذانَ لك" ولا "تانِ لك".
- الثانية الجمع: في لغة مَنْ مَدّهُ، تقول "أولئك" ولا يجوز أولاءِ لك"، ومن قصّره قال: "أُولَا لِكَ".
- والثالثة إذا تقدمت عليها "هاء التنبية" تقول: "هَذَاكَ" ولا يجوز "هذا لِكَ".

عالج ابن هشام أسماء الإشارة ضمن إطارها النحوي الصرفي حيث ركز على الموقع الإعرابي (مبتدأ، خبر، بدل، .....)، وكذلك القرب والبعد في الإحالة (هذا، هذه، ذلك، تلك) فالكاف للخطاب، واللام للبُعد[1].

ومُطَابقة المُشار إليه في الجنس والعدد إضافة إلى ارتباطها بالاسم المعرَّف بـ "ال" نحو: "هذا الرجل" يعني أنه حلل اسم الإشارة كلفظ تام يؤدي دورا تركيبي محددا في الجملة، وصنفها حسب القيمة الإعرابية وموقعها النحوي كما ركز على الشاذ والناذر في اللغة، وغابوتشان انطلق من أن أسماء الإشارة ليست مجرد ألفاظ تُوظف داخل البنية النحوية، بل هي أدوات تستخدم لتثنية إنتاج التفاعل في الخطاب، بمعنى أنه وضّف أراء النحاة والمفاهيم لكنه لم يعتمدها كمرجعية تحليلية رئيسية؛ أي نظر إلى اسم الإشارة كأداة مرجعية مرتبطة بالسياق والمقصد، فالكاف واللام عنده ما هما إلا أدوات صرفية مستقلة ذات وظيفة إشارية.

4. الموصول (الأسماء الموصولة):[2] وهي على ضربين: خاصة ومشتركة.

[1] ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص101_102

[2]ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص103_107

- **فالخاصة** "الذي": للمذكر و "التي" للمؤنث و "اللذان" لتثنية المذكر، و "اللتان" لتثنيّة المؤنّث ويستعملان بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، والأولى لجمع المذكّر وكذلك "الذين" وهو بالياء في أحواله كلها، كما أضاف (هذيل وعقيل) حيث يقولون: "اللذُون" رفعًا و "الذين" جرًّا ونصبًا، و"اللائي" و "اللاتي" ولك فيهما إثبات الياء وتركها،
- **المشتركة:** "من" و "ما" و "أي" و "الـ" و "ذو" و "ذا" فهذه الستة تطلق على المفرد المثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث.

ويشرح ابن هشام في: "من" : "يُعجبني مَنْ جَاءَك" و "مَنْ جاءَتْك" و "مَنْ جاءك"، و "من جاءتاك" و "من جاؤوك" و "من جئنك"، ويكمل شرح "ما" لمن يقول: "شتريت حماراً وأتاناً أو حمارين أو أتَانَيْن أو حُمراً أو أُتاناً"، وكذلك تفعل في البواقي.

وتكون "الـ" الموصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة: اسم فائل كـ "الضارب" واسم المفعول كـ "المضروب" والصفة المشبهة كـ "الحسن" فإذا دخلت على اسم جامد كـ "الرجل" أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كـ "الصاحب" أو على وصف التفضيل كا"لأفضل" و "الأعلى" فيقول فيها إنها حرف تعريف.

الأصل في "ذو" تكون موصولة في لغة طيء خاصة نقول: "جاءني ذُو قَامَ" ويسمع من كلام بعضهم "لا وَذْو ذو فِي السَمَاءِ عَرْشُهُ"، واستدل ببيت شعري لأحد الشعراء (من الوافر):

إنَّ الماءَ ماءُ أَبي وَجَدِّي وبئري ذو حفرتُ وذو طَويتُ

وإنما تكون "ذا" موصولة بشرط أن تتقدمها "ما" الاستفاهمية نحو: "مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ " (النحل:24)، أو "مَنْ" الاستفاهمية نحو: قول الشاعر (من الكامل)

وقصِيدَة تَأتِي المُلوكَ غَريبَة قدْ قُلتهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

أي؛ من الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها؟ فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين، واستدل بشعر (من الطويل):

عَدَسْ مَا لِعِتَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قالوا "هذا" موصول مبتدأ و "طليق" خبره و"تحملين" جملة حالية والتقدير "وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك"، ودخول حرف التثنية عليها يدل على أنها للإشارة ليست موصولة، فهذا خلاصة تعداد الموصولات خاصة ومشتركة.

اختلف غابوتشان في تحليله للأسماء الموصولة عن ابن هشام في المنهج والزاوية التحليلية، فابن هشام قدم التصنيف النحوي المعهود المعتمد على التحليل المستند إلى التراث العربي؛ حيث قسم الأسماء الموصولة إلى **خاصة** مثل: "الذي، التي، اللتان، الذين، اللاتي ....."، وتستعمل بحسب الجنس والعدد.

و**مشتركة** مثل: "مَنْ، مَا، ذا، أي" وتُطبق على الجميع والمفرد والمثنى" وتفهم بحسب السياق، كما ركز على شرط كون اللفظة "ذا" أو "ما" أو "مَنْ" موصولة أو غير موصولة بناءً على تركيب الجملة ووظيفتها، مثلا: دخول "ما" على اسم الفاعل يُحدِّدُ كونها موصولة[1].

في حين أن غابوتشان من منطلق أنه مستشرق لساني ركز على التطور التاريخي للموصولات والاستعمال الوظيفي في التواصل، مع اهتمامه بالتحولات الصوتية والدلالية عبر الزمن واللهجات، فدرس الأسماء الموصولة من زاوية الحرف والتغيّر الدلالي؛ حيث يرى أن هذه الأسماء كـ "التي والذي وما ومَنْ" ليست مجرد أدوات نحوية بل هي أيضاً وحدات

[1]ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص103_107

وظيفية تداولية تلعب دوراً في بنية الجملة وتركيبها، كما اهتم باختلاف استعمالها في اللهجات العربية والنصوص القرآنية واللغات السامية، ويضيف أن بعض الموصولات هي تطورات صوتية ودلالية عن أدوات الإشارة والاستفهام.

5. **صلة الموصول:** والصلة على ضربين: جملة وشبه جملة: والجملة على ضربين: شرطها أمران:[1]

- **أحدهما أن تكون خبرية:** ويعني بها محتملة للصدق والكذب فلا يجوز "جاء الرجل الذي أبوه قائم" و "جاء الذي ضَرَبته"، والثانية أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو: "جاء الذي أكرمته" وط جاءت التي أكرمتها" و "جاء اللذان أكرمتهما" و "جاءت اللتان أكرمتهما" و "جاء الذين أكرمتهم" و "جاء اللاتي أكرمتهن"، وقد يحذف الضمير سواءٌ كان مرفوعا نحو قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ" (مريم: 69) أي؛ "الذي هو أشد" أو منصوبا نحو: " وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ" (يس: 35)، قرأ غير حمزة والكسائي وشُعبَة "عملته" بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها أو محفوظا بالإضافة كقوله تعالى: " فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ" (طه: 72)؛ أي "ما أنت قاضيه" أو مخفوضاً بالحرف نحو قوله تعالى: " يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ٣٣" (المؤمنون:33)؛ أي "منه"
- **وشبه الجملة:** ثلاثة أشياء "الظرف" نحو: "الذي عندك" والجار والمجرور نحو: "الذي في الدار"، الصفة الصريحة وذلك في صلة "ال" وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّين فلا يجوز "جاء الذي بك" ولا "جاء الذي

[1] المرجع نفسه، ص107_109

أمسٍ" لنقصانهما، وحكى الكسائي "نَزَلنَا المَنزِلَ الذي البارِحَة" أي؛ "الذي نزلناه البارحة" وهو شاذٌّ.

وإذا وقع الظرف والجر والمجرور صلةً، كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره "استقرّ"، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما.

ابن هشام حلَّل صلة الموصول من زاوية تقعيدية نحوية ملتزمة بقواعد الإعراب، فانطلق من منهجه النحوي الذي يهدف به تبيان الحكم الإعرابي لصلة الموصول وشروطها التركيبية، حيث ميز بين جملة الصلة الخبرية المحتملة للصدق والكذب، أما شبه الجملة المتكونة من جار ومجرور والظرف واشترط حضور ضمير يعود على الموصول ويطابقه في النوع والعدد.

كما أنه عدّ الصلة جزءا نحويا لازما لإتمام المعنى، وعالج أيضا الحالات الشاذة كوقوع الظرف دون الفعل إضافة إلى نسبه إلى الكسائي وغيره أقوالا في هذا الجانب.

أما عن غابوتشان درَسها من منظور وظيفي دلالي ركّز على أثر الصلة في تحديد المرجع وفهم السياق، ورأى أن صلة الموصول تؤدي دوراً تواصلياً دلالياً فهي ليست مجرد تركيب نحوي بل أداة لتحديد الهوية الوصفية للموصول، فلم يشترط وجود ضمير ظاهر حيث إن الربط بين الصلة والموصول يتم دلالياً أو بالسياق، كما أنه حللها في نصوص قرآنية ولهجات عربية مختلفة واستنتج التطور التركيبي والدلالي لأشكال الربط بينهما.

6. ذو الأداة: وتنقسم "ال" المعرفة إلى ثلاثة أقسام، وذلك أنها إما **لتعريف العهد**، أو **لتعريف الجنس**، أو **للاستغرق**[1].

- **لتعريف العهد:** تنقسم إلى قسمين لأن العهد إما ذِكْري، وإما ذِهْني.

فالأول كقولك "اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرسَ" أي "بعتُ الفرسَ" المذكور، ولو قلت "ثم بعتُ فرساً" لكان غير الفرس الأول، قال تعالى: " مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ" (النور: 35)، أو الثاني كقولك: "جاءني القاضي" إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصْ.

- **لتعريف الجنس:** كقولك "الرجل أفضل من المرأة" إذ لم ترد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لأن الواقع بخلافه، وكذلك قولك: "أَهْلَكَ الناس الدّينَارُ والدِّرْهَمُ" وقول تعالى: " وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ" (الأنبياء: 30)، و "ال" هَذِهِ الَّتِي يُعَبَرُ عَنْهَا بِالْجِنْسِيَةِ ويُعَبَّرُ عَنْهَا أَيْضًا "الَّتِي" لِبَيَانِ الْأَهَمِّيَةِ، وَبِالتَّالِي لِبَيَانِ الْحقِيقَةِ.
- للاستغراق: فيها قسمين، لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار **حقيقة الأفراد** أو باعتبار **صفات الأفراد**، فالأول نحو: " وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ٢٨" (النساء: 28)، أي "كل واحد من جنس الإنسان ضعيف" والثاني نحو قولك: "أنتَ الرجلُ" أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

[1]ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص110_111

وضابط الأول أن يصح حلول "كلّ" محلّها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل "أنت كل الرجال" لصح ذلك على جهة المبالغة، كما قال عليه الصلاة والسلام "كلّ الصّيْدْ في جَوْفِ الفَرَا"[1]، ركز ابن هشام على "ال" من الزاوية النحوية التقعيدية وقسم وظائفها وفق شرح داخل النظام النحوي العربي التراثي، ومن هناك انطلق ابن هشام في تقسيمه "ال" إلى:

- العهد (ذِكري وذِهني)
- للجنس (بيان الحقيقة أو الماهية)
- الاستغراق (استغراق الأفراد او استغراق الصفات).

حيث استشهد بالقرآن والشعر، فبنى تحليله على القاعدة النحوية والبلاغية التراثية، كما فرق بين "ال" العهدية والذهنية مع تحديده للمرجع السياقي، واهتم بموقعها التركيبي ومرجعية الاسم المعرف.[2]

غابوتشان رأى أن "ال" ليست فقط أداة تعريف، بل مؤشر يحدد العلاقة بين المتكلم والمخاطب بالمرجع وبالتالي وظيفتها تختلف بحسب السياق التواصلي.

كما لم يقف عند التصنيف الثلاثي التراثي بل رأى أن "ال" أداة لها وظيفة إحالية تكون من التعيين والتصنيف والاستيعاب، واهتم أيضا بكيفية استعمال "ال" في النصوص القرآنية واللهجات والنصوص القديمة، وربط المفاهيم اللغوية المعاصرة كالمرجع والتشارك.

فالأداة عنده تسهم في بناء المعنى وتحديد المرجع بين أطراف الخطاب (المتكلم والمستمع).

[1] ينظر، الأمثال النبوية، ج2، 48

[2] ينظر، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص110_111

3)_ قيمة نظرية أدوات التعريف والتنكير: يقدم الكتاب نظرية متكاملة لأدوات التعريف والتنكير في النحو العربي، حيث تكمن قيمتها في جوانب عديدة منها:

- **البعد التاريخي لنشأتها:** استعرض المؤلف الاتجاهات الأساسية لقيام هذه النظرية بدءا من الإغريق والرومان وصولا إلى النظريات الحديثة، حيث يقارن بين هذه النظريات ويربط بين التراث العربي والمناهج اللسانية الحديثة، فهي تبني جسر تواصل بين الماضي والحاضر وذلك من خلال إعادة قراءة النحو العربي وجهود النحاة القدامى مثل سيبويه وابن جني وابن هشام وغيرهم، وإبراز البعد النظري العميق في تنظيرهم لمسائل التعريف والتنكير.
- **إعادة قراءة المفاهيم التقليدية:** فهي تمنح فهما جديدا لأدوات التعريف والتنكير لا بوصفها علامات شكلية أو قواعد نحوية، بل باعتبارها أدوات دلالية تسهم في إنتاج المعنى داخل السياق اللغوي.
- **أدائها دورا محوريا في تحليل البنية النحوية والدلالية للغة العربية الفصحى:** فهي تقدم تحليلا دقيقا لهذه الأدوات، ودراسة القدرة على تأديتها وظيفتها النحوية ومدى تأثيرها على الجانب التركيبي والدلالي، وتؤكد على دور الأداة في تحديد الفهم داخل السياق.
- قدرتها على التفسير والتحليل للمفاهيم عبر نموذج استعمالي مرن يوازي بين الدقة في التعريفات وإمكانية تطبيقها عمليا.
- **تساعد في عملية الترجمة بين اللغة العربية واللغات الأخرى:** وذلك من خلال توضيح الفروق في استخدام أدوات التعريف والتنكير بين هذه اللغات.
- تسهم في فهم الترابط بين التعريف والتنكير مما يؤدي إلى تطوير مناهج تحليل المعنى في اللغة العربية.

- **تفتح باب للنقاش حول إعادة تقييم التصنيفات التقليدية في الدراسات اللغوية:** فإن قيمة النظرية تكمن في قدرتها على تقديم رؤية تحليلية شاملة تمزج بين العمق التراثي والدقة المنهجية الحديثة مما يجعلها رافدا مهما في تجديد الدراسات اللغوية.[1]

[1]غارتشيا غابوتشان، نظرية ادوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ص122وما بعدها

خاتمة

بعد هذا الطرح الموسوم بـ: **مقولة التعريف والتنكير في النظرية النحوية العربية مقاربة تحليلية في كتاب نظرية ادوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي**؛ الذي حاولنا من خلاله كشف مدى عمق التداخل بين الرؤية الغربية ومباحث النحو العربي وتوضيح افكار **غابوتشان** وطريقة تحليله لأدوات التعريف ومقاربتها مع النحو العربي توصلنا إلى حوصلة من النتائج أبرزها:

- اختلاف مفهوم النحو بين القدامى والمحدثين من علم معياري يضبط اللغة ألى أداة وظيفية تخدم التواصل.
- النظرية النحوية إطار منهجي يهدف إلى فهم وتحليل بناء الجمل باستخدام مصطلحات دقيقة وواضحة.
- قيام النظرية النحوية على شروط، التجريد والعموم والشمول والبساطة والاتساق والاقتصاد يؤدي إلى ضمان التحليل اللغوي السليم.
- تجلي ملامح المنهج العلمي في النظرية النحوية العربية.
- اصالة النظرية النحوية العربية واستقلالها في ضوء المواقف المختلفة للمستشرقين باعتبارها نتاج تاريخي عميق يسهم في حفظ اللغة العربية.
- توافق الوظائف التواصلية لمقولة التعريف في معظم لغات العالم واختلاف طرق التعبير عنها من لغة إلى أخرى.
- تعنى مقولة التعريف بتحليل الأدوات في نطاق الجملة ولا تنظر إلى المفردة خارج السياق.
- اختلاف النحاة حول عدد المعارف وأنواعها يعكس مدى عمق الدراسات النحوية العربية في تحليل الجملة.
- الضمير أعرف المعارف عند أغلب النحاة.
- تفاوت المعارف في درجات التعريف يؤدي إلى استنتاج أحكام نحوية عديدة.

- قيام مقولة التعريف على أسس دلالية تهدف إلى تحديد المرجع وتوجيه الفهم مما يجعل الخطاب أكثر دقة ووضوح.
- يمثل كتاب نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي رؤية علمية متقدمة نحو تجديد النحو العربي وتوسيع أفقه ليشمل البعد الدلالي والتواصلي مما يجعله مرجعا هاما للباحثين والطلاب.
- توافق أصناف أدوات التعريف عند غابوتشان مع مباحث النحو العربي واختلافها في الطرح المنهجي وطريقة تحليل هذه الأدوات.
- تكمن قيمة نظرية أدوات التعريف والتنكير في قدرتها على تقديم رؤية تحليلية شاملة تمزج بين العمق التراثي والدقة المنهجية الحديثة مما يجعلها رافدا مهما في تجديد الدراسات اللغوية.
- تحليل ابن هشام كان من منظور نحوي تراثي أما تحليل غابوتشان فكان من منظور لساني حديث

من خلال دراستنا هذه لمقولة التعريف في النظرية النحوية العربية نود أن نقدم بعض التوصيات:

- الدعوة إلى دراسة الكتب المترجمة من لغات أجنبية خاصة التي موضوعها قواعد اللغة العربية.
- دراسة مقولة التعريف والتنكير في النصوص التراثية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم عن طريق الأزرق

غراتشياغابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي.

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب: تح: عبد السلام محمد هارون، ط3 ج1 عالم الكتب بيروت

المصادر العربية:

أ)- المعاجم:

جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، د ط، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1982، ج1.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

ب)- الكتب:

✓ **كتب عربية**

1. ابن جني، الخصائص، د ط، دار الكتب المصرية، مصر، 1952.
2. ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي، عمان، د ط، 1988 .
3. أبو البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل الزمخشري، الكتب، بيروت، د ط، د ت.
4. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، د ت، ج2.
5. أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1.
6. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004.
7. أحمد جميل شامي، النحو العربي وقضاياه، دار الحضارة، بيروت، د ط، 1997.

8. أحمد مختار عمر، اللغة واللون، كلية دار العلوم، القاهرة، ط 2، 1997.
9. إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، دار الحنين، عمان، ط2، 1992.
10. ألاء الحياري، الخط العربي فن وإبداع، دار أمجد، عمان، د ط، 2014.
11. بشار معيوف طعمة نعمة السعدي، الدكتور جعفر دك الباب وجهوده اللغوية، رسالة ماجستير، جامعة دي قار، العراق، 2014.
12. بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، د ط، 1980، ج1.
13. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د ط، 1894.
14. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د ط، 1990.
15. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1.
16. جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في كلام العرب، تح: مجمد أبو الفضل بن عاشور، دار الأحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.
17. جمال الدين بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، د ط، د ت، ج1.
18. جمال الدين محمد عبد الله (ابن مالك)، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، د ط، د ت، ج1.
19. حسن احمد مغازي، ظاهرة الافتراض النحوي دوافعها ونتائجها، دراسة تحليلية نقدية في المنهج والتطبيق، رسالة دكتوراه، دار القاهرة 1999.

20. حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط 1، 2002.

21. خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، دار الجسور، الجزائر، 2012.

22. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001.

23. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي وأسسه ومناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، د ط.

24. السامرائي، معاني النحو، ج3 السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1 2000، ج1.

25. سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، د ط، د ت.

26. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1968.

27. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د ت، ج1.

28. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د ط، 2016.

29. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د ط، موقع للنشر، الجزائر، 2012، ج1.

30. عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط2، 1993.

31. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، د ط، دار الرشيد، بغداد، 1982، ج1.

32. عبد اللطيف محمد الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، ج3.

33. عبد اللطيف وسعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، مكتبة دار العروبة، للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ج1.

34. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1979.

35. عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1999.

36. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، ط 1، 1986.

37. عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2007.

38. غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، د ط،

39. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط3، دار الفكر، 2000، ج1.

40. فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ط 1، 1999.

41. كلود عبيد، الألوان (دورها، تصنيفها، مصادرها، رمزيتها، ودلالاتها)، مر: محمد حمود، ط 1، 2013.

42. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت.

43. محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1434 هـ، ج 1.

44. محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط 6، 2000.

45. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1985.

46. محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، الإسكندرية، د ط، 2006.

47. محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام معاني، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 2014، ج 1.

48. محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، بيروت، ط1، 1985.

49. محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، د ط، د ت.

50. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: احمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، 2013، مج1.

51. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ط2، دار القصبة، الجزائر، 1996.

52. موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج3.

53. يحيى بن حمزة العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الحقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوي، مصر، د ط، 1332، ج2.

المجلات والدوريات

54.جهان بلمولود ،براءة نشأة النحو العربي من النحو والمنطق اليونانيين ،مجلة الخليل في علوم اللسان جامعة سكيكدة مج 1 ع22،. 1ملرس2022 .

مواقع الكترونية

55.موقع اتحاد كتاب العرب
https://letopis.msu.ru/peoples/6977

فهارس موضوعات البحث

قائمة المحتويات	الصفحة
مقدمة	1
مدخل	
توطئة	2
أ- مفهوم النحو	2
ب- نشأة النحو	3
ب/أ) مسوغات نشأة النحو	4
1-العامل القومي	4
2-العامل السياسي	5
3-العامل الديني	5
ب- تعريف النظرية (Théorie)	5
ب/أ) شروط النظرية النحوية	6
1- التجريد والعموم	7
2- الشمول/ الاكتمال	8
3- البساطة	8
4- تحقيقهم الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم	9
5- مراعاة الاقتصاد	9

ج- إجراءات النظرية اللغوية	10
1- الجمع (جمع المعطيات)	10
2- الوصف	10
3- التحيل والتأويل	10
4- التصنيف	11
5- الفهم	11
6- التفسير	11
د- علمية النظرية النحوية العربية	11
1- خصائص العلم	12
2- المظاهر العلمية في النحو العربي	12
د)- أصالة النظرية النحوية العربية	14
هـ)- أقسام الكَلِمْ في النظرية النحوية العربية	22
الفصل الأول: مقولة التعريف في النحو العربي	
أ)- مقولة التعريف في النحو العربي (Definiteness and Indefiniteness)	29
أ/أ)- مفهوم المعرفة:	29
ب)- أدوات التعريف	32
ب/أ)-تحديد المعارف	32
ب/ب)- أنواع المعارف	34

1)- الضمير	34
2)- التعريف بالعَلَمِية	36
3)- أسماء الإشارة	38
4)- الموصولات	38
2_2_5_ (ال) التعريف	39
6)- المعرف بالإضافة	41
7)- النكرة المقصودة بالنداء	41
8)- سُلمية المعارف	41
ج)- المعايير الدلالية للتعريف والتنكير:	44
أولا: التعيين والشيوع	45
ثانياً: عَلَم المخاطِب/ المتكلم	45
ثالثًا: لإشارة إلى الخارج	46
ج)- أهمية التعريف في النحو العربي	46
الفصل الثاني: التوظيف التحليلي لنظرية غابوتشان في أدوات التعريف	
1_ تقديم الكتاب	50
أ)_ الجانب الشكلي للكتاب	50
أ)_ أ)_ سميائية الكتاب	51
2)_ السيرة الذاتية لـ "غراتشيا غابوتشان" "Grazia Gabuccion"	52

أ)_الأنشطة العلمية والتربوية	53
أ)_ أ)_ مؤلفاته	53
أ)_ ب)_الجوائز	53
أ)_ ج)_ جوائز الدولة	54
3_ السيرة الذاتية لجعفر دك الباب	54
أ)_ مولده ونشأته	54
أ)_ أ)_ حياته العلمية	54
أ)_ ب)_ أثاره العلمية	55
أ)_ ب)_ أ)_ الكتب المطبوعة	55
أ)_ ب)_ ب)_ الكتب المترجمة إلى العربية	56
أ)_ ب)_ ج)_ البحوث والمقالات العلمية	56
أ)_ ب)_ د)_ وفاته	56
أ)_ ب)_ هـ)_ فهرس الكتاب	56
أ)_ ب)_ و)_ ملخص الكتاب	59
أ)_ ب)_ ز)_ مميزات الكتاب	64
أ)_ ب)_ ح)_ مآخذ الكتاب	65
4_ التوظيف التحليلي لنظرية غابوتشان في أدوات التعريف	65
أ)_ تصنيف أدوات التعريف عند غابوتشان وتطبيقها	65

ب)_ الدلالة المرجعية للتنكير	72
2)_ مقاربة السياق في تحديد التعريف	73
أ)_ توظيف منظور غابوتشان في تمييز المعنى الوظيفي النحوي	73
ب)_ تقاطع تحليل الغابوتشاني مع النحو العربي ابن هشام	77
ب)_ أ)_ حالات التوافق بين النظرية والتحليل النحوي العربي	78
ب)_ ب)_ حالات الاختلاف وإعادة التأويل	79
3)_ قيمة نظرية أدوات التعريف والتنكير	89
خاتمة	93_92
قائمة المصادر والمراجع	100_97
قائمة المحتويات	
ملخص	

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوعا موسوما بـ: "مقولة التعريف في النظرية النحوية العربية– كتاب نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي لغراتشيا غابوتشان– "Grazia Gabuccion" مقاربة تحليلية، هذا الموضوع الذي يحاول أن يثبت أساسه مقولة التعريف بوصفها بنية محورية في النظرية النحوية العربية، وذلك من خلال تحليل أهم العناصر والقضايا التي قدمها الباحث المستشرق لنظرية أدوات التعريف والتنكير، وقد ركَّزت الدِّراسة على الوقوف على مدى دقة فهم الأسس النظرية التي يقوم عليها النحو العربي، الذي يبحث في طبيعة العلاقة التي أقامها بين المقولة الاسمية و وظيفة التعريف داخل البنية الإسنادية والجُملية في العربية.

فالهدف منها هو مناقشة مدى انسجام تصور غابوتشان مع منطلقات النحو العربي التراثي، ومكانة هذه المقولة (مقولة التعريف) في سياق الإشكالات التي طُرِحت كنظرية عند المستشرقين.

Résumé:

Cette recherche porte sur un sujet intitulé : « La notion de la définition dans la théorie grammaticale arabe – Une étude analytique de l'ouvrage La théorie des outils de la définition et de l'indéfini et les questions de la grammaire arabe de Grazia Gabuccion ». Ce sujet tente d'établir que la notion de définition constitue une structure centrale dans la théorie grammaticale arabe, à travers l'analyse des éléments et des problématiques majeurs présentés par la chercheuse orientaliste dans sa théorie sur les outils de la définition et de l'indéfini.

L'étude s'est focalisée sur l'évaluation de la précision de la compréhension des fondements théoriques sur lesquels repose la grammaire arabe. Elle s'intéresse à la nature de la relation établie entre la catégorie nominale et la fonction de définition dans la structure prédicative et phrastique en arabe.

L'objectif est donc de discuter de la cohérence de la conception de Gabuccion avec les principes de la grammaire arabe traditionnelle, ainsi que de la place qu'occupe cette notion (la notion de définition) dans le contexte des problématiques théoriques soulevées par les orientalistes.